الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

الجمعية العامة

A/CONF.166/PC/L.13
3 June 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH

اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

الدورة الثانية

نيويورك، ٢٢ آب/أغسطس - ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

مشروع إعلان ومشروع برنامج عمل

مذكرة من الأمين العام

١ - وفقا لقرار الجمعية العامة ٩٢/٤٧، سيعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن في الفترة من ٦ الى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥.

٢ - وقد أنشأت الجمعية لجنة تحضيرية لمؤتمر القمة العالمي، وقررت أن تكون عضويتها مفتوحة لجميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة والأعضاء بالوكالات المتخصصة. وطلبت اللجنة التحضيرية الى الأمين العام، في دورتها الأولى التي عقدت في نيويورك في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير الى ١١ شباط/فبراير ١٩٩٤، أن يعد لدورتها الثانية مشروعا بشأن النتيجة المتوقعة لمؤتمر القمة العالمي، يتألف من مشروع إعلان ومشروع برنامج عمل. وقررت اللجنة أن يتكون مشروع الإعلان من ثلاثة أجزاء، ومشروع برنامج العمل من خمسة أجزاء، وأن تصدر هاتان الوثيقتان في موعد لا يتجاوز ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤. ويرفق بهذه المذكرة مشروع الإعلان ومشروع برنامج العمل.

مرفق

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مشروع إعلان	١ - ٤٣	٣
مشروع برنامج عمل	١ -١٦٦	١٢
أولا - بيئة مساعدة	٦ - ٣٠	١٣
ثانيا - تخفيف شدة انتشار الفقر والقضاء عليه	٣١ - ٨٥	٢١
ثالثا - العمالة المنتجة وتخفيض البطالة	٨٦ - ١٣٣	٣٨
رابعا - التكامل الاجتماعي	١٣٤-١٦٦	٥٤
خامسا - وسائل التنفيذ والمتابعة	١٦٧-٢٢٠	٦٤

مشروع إعلان

نحن، رؤساء الدول والحكومات الآتين من مختلف مناطق العالم والممثلين لشعوب ثرية بتاريخها وثقافتها وانسانيتها المشتركة،

إذ نجتمع في كوبنهاغن في نهاية القرن الـ ٢٠ الذي شهد الكثير من الفظائع والاعتداءات على حياة البشر والنيل من كرامتهم، والذي اتسم أيضا بما حققته العبقرية البشرية من تقدم هائل في المجالات العلمية والتقنية،

نؤكد أن التقدم الاجتماعي مستمد من كرامة كل شخص، ومن تنمية الموارد المادية والروحية لكل مجتمع، ومن التضامن الذي يجب أن يربط بين المجموعات والأمم،

نعلن أن السلم في العالم، والأمن الجماعي والشخصي، وحماية بيئتنا أمور ستترتب على هذه التنمية العالمية للبشرية المبنية على أساس المسؤولية، والحرية، والتضامن،

نعلن كذلك أن التقدم الاجتماعي هو الهدف الرئيسي للمجتمع الدولي ولكل منا، وأن من الممكن تحقيقه بفضل تضافر جهود الجميع،

أولا

١ - نلاحظ وجود مشاكل اجتماعية على نطاق واسع في معظم المجتمعات المعاصرة:

■ لا يزال البؤس والفقر يحيقان بعدد كبير جدا من مواطنينا، وليس بمقدور معظم السكان، في بعض بلداننا الحصول على اللوازم الأساسية التي تكفل الحياة الكريمة؛ ولا يتوفر لكثير من الرجال والنساء، حتى في المناطق الثرية، مجرد الأمل في حياة أفضل، لهم أو لأطفالهم؛

■ تشكل استحالة حصول الكثير من الرجال والنساء على عمل يكفل لهم وسائل الرزق ويمكنهم من المشاركة في الحياة الاجتماعية نوعا من الفقر المدقع، الذي هو مصدر معاناة وفي بعض الأحيان مصدر لليأس والكراهية؛ والعمل جانب أساسي للحياة البشرية؛ ونقص العمالة والبطالة يتسببان في تدمير توازن الأفراد والأسر والمجتمعات؛

■ إن العلاقات الاجتماعية وقدرة البشر على الحياة بتآلف في المجتمع، تقوضها أزمة أخلاقية وفكرية تؤثر على الثقافات المعاصرة بدرجات مختلفة؛ وأن العنصرية، وكره الأجانب، وأشكال عديدة من التمييز؛ واحتقار الغير ورفضهم ما زالت قائمة أو تظهر من جديد هنا وهناك؛ وكثيرا جدا ما تتسم العلاقات بين

الأفراد، والجماعات والأمم بالعنف الوحشي أو المستتر؛ ويجري في بعض الأحيان تمجيده، بدلا من إدانته وهو الذي يطعن في جوهر حضاراتنا؛

٢ - إن النسيج الأخلاقي للمجتمعات المعاصرة آخذ في الانحلال:

■ كثيرا ما يتم التعويض عن الفراغ الأخلاقي والروحي بالسعي وراء المصلحة الفردية أو الوطنية التي تتجاهل احتياجات الآخرين والصالح العام؛ ويجري التخلي عن أشخاص ومجموعات، وجماعات، بل عن أمم بكاملها وتركها على قارعة طريق مغامراتنا المشتركة باسم الترشيد الاقتصادي في الأجل القصير وباسم السعي وراء تقدم مقصور كلية على الناحية المادية؛ ويثير فقدان الشعور بالهوية الثقافية، وضعف الشعور المجتمعي، والفجوة التي يشعر الكثير من مواطنينا أنها تبعدهم عن المؤسسات والسلطات السياسية، والاقتصادية، والعلمية التي تؤثر مع ذلك وبصورة مباشرة على مصيرهم، مشاعر من عدم الأمن الشديد؛ وتشيع ثقافة الآونة الحالية، القائمة في جزء منها على الشعور بأن كل شيء عارض وهش، بما في ذلك كوكبنا، في عقليات العقد الأخير من القرن العشرين؛

■ نخشى أن تؤدي هذه الأزمة الاجتماعية، والثقافية والأخلاقية التي تؤثر في بلداننا بدرجات مختلفة جدا والتي لم ينج منها تماما أي أحد، الى تهديد المؤسسات الديمقراطية واحترام الحقوق الأساسية للأشخاص؛ وتفتيت المجتمعات، وإضعاف التضامن، وأن توجد شعورا بعدم الأمن، والخوف من الآخرين والمستقبل، وتثير ميولا استبدادية ودعوات الى حلول انكفائية ورفضية تبدو جذابة لبساطتها بينما هي في الواقع تمزق مجتمعاتنا؛

٣ - نلاحظ أيضا حدوث تطورات في الميادين السياسية، والاجتماعية والاقتصادية والعلمية، تؤثر في جميع الأحوال، سواء كانت ايجابية أم مزدوجة الأثر، تأثيرا عميقا في المجتمعات المعاصرة وتوفر فقط استدلال للتفكير والعمل:

■ خلال النصف الثاني من هذا القرن، تغيرت بصورة جذرية الخريطة السياسية العالمية بفعل إنهاء الاستعمار والتغيرات التي حدثت في وسط وشرق أوروبا. وأصبحت شعوب عديدة تتحكم في مصيرها. وتم فتح مجالات جديدة للاستقلال الذاتي والمسؤولية السياسية كان ثمنها في بعض الأحيان مآس مفجعة. وعلينا أن نعمل معا لكي تسمح هذه الحرية بأن تسود من جديد المثل العليا للعدالة الاجتماعية والمساواة أمام القانون وبأن يحصل الجميع على ثمار النشاط البشري؛ ولا غنى عن هذه النهضة لحل مشاكل مجتمعاتنا؛

■ يمثل القضاء على الفصل العنصري ومولد مجتمع جديد متعدد الأجناس في جنوب افريقيا، عن طريق الحوار والانتخابات، انتصارا للبشرية؛ ونثني على هؤلاء الذين أسهموا في عملية الاندماج الاجتماعي ونضرب المثل للأجيال الجديدة بشجاعتهم وشعورهم بالمسؤولية؛

■ من أهم العلامات المميزة للقرن العشرين، التغير البطيء، والعميق مع ذلك، الذي حدث في الجوانب السياسية والقانونية والثقافية لحالة المرأة في المجتمع. وينبغي القضاء على جميع العقبات القانونية والثقافية التي تعترض سبيل المساواة الكاملة بين النساء والرجال. وتنطوي هذه المساواة، مثلا، على تقاسم أكثر انصافا للواجبات والالتزامات والمسؤوليات فيما يتعلق بالأعمال اليومية وتربية الأطفال؛ وكثيرا ما تتحمل المرأة النصيب الأكبر من العبء اليومي وليس لها سوى صوت ضعيف للغاية في القرارات التي تلتزم المجتمعات والأمم بها؛ وتنطوي أخلاقيات المسؤولية والتعاون، التي نرى أنها لازمة للعالم، على المساواة للمرأة ومشاركتها مشاركة كاملة في شؤون المدينة؛ ويرتبط مستقبل مجتمعاتنا وتقدمها الاجتماعي بحالة المرأة في العالم.

■ كذلك، لم تنفك العلاقة بين البشرية وبيئتها، الطبيعية والمعدلة بالعمل البشري، تشهد تغييرات عميقة منذ عدة عقود؛ وأن بعض حضاراتنا، التي يمكن أن تكون قد تحولت الى حضارات متوحشة مفترسة، تكتشف حاليا أهمية احترام الطبيعة والكائنات الحية الأخرى؛ ويمثل تبديد مواردنا الطبيعية أو المصنوعة، خطأ في حق البشرية وضربا غير مقبول من ضروب المجازفة بالمستقبل؛ وتشكل الجهود المبذولة لتشجيع التنمية المستدامة جزءا لا يتجزأ من السعي لتحقيق التقدم الاجتماعي؛

■ يمثل تدويل جزء متنام من أنشطة التبادل التجاري، والدور المتزايد لمراكز اتخاذ القرار، خصوصا في المجال المالي، التي لها بعد عالمي، ظاهرتين اجتماعيتين لهما آثار متضاربة على أحوال معيشة مواطنينا وعلى تنمية بلداننا؛ واليوم، يتطلب النموذج الثقافي المهيمن والتفكير المتبع لقياس جدوى أعمال الانتاج والتبادل التجاري، أشكالا من التنافس تعطي قيمة كبرى للربح العاجل وتسبب تقادما سريعا لمنتجات النشاط البشري؛ وهناك أنماط أخرى من التفكير كانت قائمة في الماضي ويمكن أن تصلح للمستقبل؛ والسعي وراء تحقيق التعددية السياسية ممارسة فكرية أولا؛ زد على ذلك أن من الصعب علينا، في بعض الأحيان، أن نمارس ممارسة كاملة مسؤولية الحكام المكلفين بتسييد المصلحة العامة عندما تسيطر قوى متنافرة فيما بينها على الساحة الاقتصادية؛ ولا يجب أن تخضع الحياة السياسية أو الاجتماعية الى الاعتبارات الاقتصادية؛ إننا نود أن نفتح للتقدم الاجتماعي أبوابا لا تتحول فيها حرية العمل والإبداع الى سيطرة ونصر على الآخرين؛ يجب أن تحدد روح التنافس الرغبة في القيام بالصالح من الأعمال وإخضاعها للرغبة في خدمة المجتمع؛

■ هناك أيضا تدويل الاتصالات، والمعلومات ومن ثم جزء من الثقافات والسلوكيات؛ ويشكل الانفتاح على الآخرين، وتقاسم التكنولوجيا، والمعرفة، والرياضة، والألعاب والفنون مصادر رائعة لتحقيق التفاهم والآخاء، في حين يمثل انتشار الخوف والسلبية والعنف مصدرا هائلا للكراهية والإنحلال الفردي والجماعي؛

■ إننا نود تحقيق التنوع الثقافي؛ والتماثل ليس مثريا، ولا هو مصدر للتسامح والتضامن؛ ونود أيضا تحقيق التنمية الثقافية عن طريق الإبداع الفني الحر ومن خلال وصول أكبر عدد من البشر الى الأعمال الفنية المنجزة في الماضي والحاضر؛ ولا يمكن أن يكون الجامع المشترك لثقافاتنا وطرق حياتنا وطابعها

العالمي مجرد استهلاك للسلع والصور والأصوات، ولا يمكن أن يكون مجرد نتيجة لاعتبارات تجارية بحتة. والتلفزيون عامل ادماج مؤثر للغاية على المستوى العالمي؛ وتترتب على انتاج ونشر الصور، التي لها القدرة على التسلل الى جميع البيوت في العالم، مسؤوليات ضخمة؛

■ ويتسم تطور العلوم والتقنيات بتضارب من نفس النوع؛ والرغبة والحاجة الى المعرفة والفهم، والقدرة على الاختراع سمات أساسية للبشرية؛ وفي الحقيقة فإن التعليم - التعلم والمعرفة - له غايته الذاتية التي لا حاجة لتبريرها باعتبارات نفعية؛ وينطوي استعمال المعرفة، من جهته، على مسؤوليات اجتماعية؛ ولا يمكن اعتبار تطبيق تقنيات جديدة، تلغى من الوظائف، وتعجل بتجديد بعض المنتجات. وهو ما يثرى بعض الأشخاص فقط، تقدما اجتماعيا؛ وينطبق نفس الشيء وبصورة درامية أشد على مستقبل البشرية، عندما يسخر العلم لتعديل الخصائص البيئية؛ وقد أشير منذ وقت ضارب في القدم الى أن العلم بلا ضمير ليس سوى دمار للروح؛

ثانيا

٤ - إننا، إذ نلاحظ هذه المشاكل والاتجاهات التي تهز عالمنا،

وإدراكا منا بتصاعد جميع أنواع الأخطار التي تهدد البشرية،

وإدراكا منا كذلك للقدرات الابداعية وبالمواهب التي تكمن في كل انسان،

وإذ ندرك تماما ضخامة المسؤوليات الملقاة على عاتقنا من أجل السعي الى الصالح العام وتحقيقه، على صعيد بلداننا وعلى صعيد المجتمع الدولي،

٥ - نعلن أن التقدم الاجتماعي ممكن بالفعل،

■ وأنه ينطوى على حلول للمشاكل الأساسية الثلاث، القائمة على درب تحقيق التنمية البشرية والمدرجة في جدول أعمال مؤتمر القمة العالمي هذا، أي القضاء على البؤس والتقليل من الفقر، وتمكين كل إنسان من ممارسة عمل مجز، وجعل كل مجتمع قادرا على أن يستوعب كل أعضائه في كنف الوفاق،

■ وأنه ينطوي أيضا على وجود إيمان ورغبة في العمل يتقاسمهما كافة المسؤولين عن المؤسسات السياسية، والمدنية، والاقتصادية والدينية، ومشاركة جميع المواطنين عن دراية،

■ وأنه ينطوي، أخيرا، على تحقيق نهضة للقيم التي توجه أفكار وأعمال الإنسان.

٦ - نعرب عن أملنا في نهضة فكرية وفنية وروحية،

- نضع الإنسان وكرامته الذاتية في لب الفكر والسياسة وممارسة السلطة على جميع المستويات.

- ونعطي من جديد معنى لمستقبلنا المشترك، على أساس الاحترام الفعال للآخرين ولكوكبنا.

- ونعترف بالتضامن بين الأفراد والشعوب والأمم، كضرورة أخلاقية ومصدر للإثراء المتبادل؛

٧ - نؤكد على أن من اللازم والممكن القضاء بسرعة على أشكال الفقر المدقع التي تبتلي بها مجتمعاتنا، وذلك عن طريق ،

- المزيد من التضامن الدولي، بما في ذلك التضامن في تحويل الموارد المالية.

- المزيد من التضامن في داخل كل أمة وجماعة، بما في ذلك نظام الضرائب، والخدمات التي يقدمها المجتمع والمبادرات الخاصة،

- الإعمال التدريجي لحقوق الإنسان الأساسية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

- رفض الرأي القائل بأن بؤس جزء من البشر ما هو إلا قدر محتوم ناجم عن "النظام الطبيعي"؛ وعلى العكس، فعلينا أن نعلن أن البؤس فضيحة،

- من خلال تعبئة جهود المنظمات الدولية والإقليمية؛

٨ - نتعهد بأن يقوم كل منا في بلده بوضع استراتيجية وجدول زمني محدد للقضاء على الفقر المدقع؛

٩ - نؤكد كذلك أن من اللازم والممكن تخفيف الفقر النسبي، المحدد بالمقارنة بالمستوى الأدنى أو تبعا له، وتخفيف أوجه التفاوت بين المجموعات والأمم؛

١٠ - يلزم، في كثير من البلدان والمناطق، رفع مستويات معيشة مجموع السكان، ولا يمكن تحقيق هذا إلا بزيادة النشاط الاقتصادي وتوفير مزيد من السلع والخدمات؛ ويجب على البلدان الأثرى والمنظمات الإقليمية والدولية أن تساعد هذه المناطق على تحسين مستوى تنميتها الاقتصادية؛

١١ - تحقق في العالم أجمع، وفي معظم مجتمعاتنا، خلال هذا القرن، تقدم هائل في تحقيق المزيد من المساواة بين الأفراد والأسر وفي تقليل الفروق بين الطبقات الاجتماعية؛ ويجب إستئناف هذه الحركة

الطويلة الأجل، التي توقفت خلال العقود الأخيرة؛ إن المساواة لا تتحقق بحكم طبيعة الأمور؛ يجب نشدانها، واعتبارها شيئا مرغوبا في تحقيقه، كما يجب الاهتداء الى علتها الكامنة في البعد العالمي للطبيعة البشرية؛ وفي النظم السياسية الديمقراطية التي توافق القيم التي نتقاسمها، لا يشكل التماثل وتدني المستوى بسبب المساواة خطرين حقيقيين؛ أما أوجه عدم المساواة، فهي تشكل، بالعكس مصادر للنزاعات والتبديد؛

١٢ - الى جانب السياسات الضريبية المالية والاقتصادية القائمة على الإنصاف، نوصي بتوفير خدمات عامة متاحة للجميع ومنافع جماعية تكون كذلك في متناول الجميع؛ ويليق في هذا الشأن، أولا، أن تكون جميع السياسات والعقليات مشربة بالاعتقاد الأخلاقي والفلسفي القائل بأن تحقيق المزيد من المساواة مكسب لكل فرد للمجتمع؛ وينطبق نفس الشيء على المزيد من المساواة بين الجماعات والأمم؛

١٣ - يمكن تحقيق الكثير من التقدم في التقليل من مخاطر أن يقع الأفراد والمجموعات في هوة الفقر؛

١٤ - البطالة والعمالة الناقصة، سببان أساسيان للفقر على الصعيد الفردي والأسري؛

١٥ - إننا ننوه بقيمة العمل البشري ونعلن عزمنا على بذل قصارى جهدنا كي يتسنى لكل رجل وامرأة أن يمارسا عملا مجزيا إذا رغبا في ذلك، وأن يتمكنا بذلك من تلبية احتياجاتهما والمشاركة في الحياة الاجتماعية؛

١٦ - نشير الى أن الحق في العمل وارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

١٧ - تسمح العمالة بالنجاة من الفقر، وهي شرط لاندماج الأفراد في مجتمعاتهم المحلية وفي مجتمع بلدهم؛

١٨ - يلزم وضع سياسات اجتماعية، واقتصادية، ومالية تدور حول الهدف الأساسي المتمثل في ايجاد العمالة وتخفيف الفقر والحيلولة دون نشوئه؛

١٩ - ينطبق هذا على الاستثمار، والائتمان، والنظام الضريبي، وتمويل نظم الحماية الاجتماعية، وكذلك على التهيئة العمرانية؛

٢٠ - ينطبق هذا على الاستراتيجيات والسياسات الوطنية، والإقليمية، والدولية، وكذلك على الاجراءات التي يتخذها شركاؤنا في إطار الحوار والتفاوض اللذين ينبغي أن يكون بمثابة منشط للحياة الاقتصادية والاجتماعية؛

٢١ - نلتزم من جانبنا بالقيام، في إطار الهدف العام لتحقيق العمالة الكاملة، بتوجيه سياساتنا نحو إيجاد الأعمال المجزية ذات النوعية الرفيعة والحفاظ عليها؛

٢٢ - نطلب الى شركائنا والعناصر الفاعلة الرئيسية على الساحة الاقتصادية والاجتماعية - في المؤسسات. والنقابات والمؤسسات المالية - وكذلك كل الذين لهم دور سياسي وإداري في تنظيم المدنية - البرلمانيون، والممثلون المنتخبون للمناطق والمدن والمجتمعات الريفية - أن يساندوننا في هذا العمل الأساسي بالنسبة لتحقيق الرفاه الفردي وللعلاقات التي تحكم حياة مجتمعاتنا؛

٢٣ - نطلب بصفة خاصة الدعم الفعلي من أولئك الذين يملكون رؤوس أموال، وأولئك الذين لهم القدرة والامكانية على أن يصبحوا من منظمي المشاريع؛

٢٤ - يكون منظمو المشاريع وكذلك المؤسسات ثروات الأمم؛ وتتمثل مهامهم في الخدمة العامة؛ وتقع على عاتقهم مسؤوليات فيما يتعلق بالصالح العام؛

٢٥ - يتعين، على الدول أولا، وكذلك على مختلف العناصر الفاعلة في المجتمع المدني، استثمار الكثير من الأموال، وإعمال الخيال وبذل الطاقة في الاجراءات التي تسمح للأفراد والجماعات بممارسة استقلالهم الذاتي والتكيف مع بيئة اقتصادية متغيرة؛

٢٦ - نؤكد بقوة على دور التعليم، من حيث الكمية والنوعية؛ إن المدرسين والآباء، وهم المربون الذين ينقلون المعرفة والقيم والثقافة، والذين يدربون على ممارسة الحرية والمسؤولية، يؤدون هم أيضا مهمة في خدمة كل مجتمع والبشرية جمعاء ويسهمون في تحقيق الصالح العام؛

٢٧ - ثمة حاجة ضخمة في معظم الأمم والمناطق الى العمل الكفيل بجعل عالمنا أصلح للعيش فيه ومواتيا بقدر أكبر للنشاط الاقتصادي، والتبادل التجاري، وكذلك لحماية وتحسين البيئة، وفي نفس الوقت، يبقى الآن قدر من قوى العمل والمواهب والقدرات المختلفة غير مستغل؛ ونأمل أن يتوقف إعتبار أنه لا مناص من عدم التوازن هذا؛

٢٨ - يليق في هذا الشأن أن نعطي مرة أخرى حفزا وشرعية اجتماعية واقتصادية لمفهوم المشاريع الكبرى، سواء كانت على صعيد المجتمعات القاعدية أو الأمم، أو على صعيد كوكبنا؛ ونطلب أن تتجه الهيئات الوطنية والدولية المختصة الى تناول مسائل تمويل وتنظيم هذه المشاريع لخدمة البشرية؛

٢٩ - نرى أن من المستصوب، في إطار القوانين والأنظمة التي تهدف الى حماية الأفراد من كل استغلال، أن تتاح امكانية العمل لتحقيق رفاه المجتمعات القاعدية لجميع أولئك الذين يرغبون في تحقيق ذلك. ويليق

في هذا الشأن القيام في ذات الوقت بكفالة حقوق العمال ومشاركتهم في اتخاذ القرارت. وكذلك بإثراء مفهوم العمل الإنساني وخدمة المجتمع؛

٣٠ - إن التكامل الاجتماعي مسألة أساسية في وقتنا هذا، وقدرة الإنسان على الحياة في المجتمع في كنف الوفاق تحدد مستقبل البشرية. والتنمية الاقتصادية، ورفع مستوى المعيشة. ولن يكون حصول المجتمعات والأمم على الاستقلال السياسي، واتخاذ أشكال ديمقراطية في الحكم، سوى انتصارات هشة إن لم يتوفر التضامن الذي يجب أن يربط بين مواطني كوكبنا.

٣١ - نأمل أن يصبح التضامن وروح المسؤولية والحرية، وهي قيم تشكل الأساس الروحي والمعنوي لمجتماعتنا، المواضيع الأساسية للتقدم الاجتماعي على مشارف القرن ٢١؛

٣٢ - ونأمل أن تدين الأجيال الصاعدة بهذه القيم وأن تستقي منها الرؤى والمثل العليا التي لا بد منها لتحقيق أي تقدم فردي أو اجتماعي؛ ونتعهد بأن نبذل قصارى جهدنا من أجل ألا يتحطم هذا المثال الأعلى على عتبة الحياة العملية؛ فالبطالة غير مقبولة ومفجعة بالنسبة للجميع؛ وهي مدمرة للأفراد وللمجتمعات بصورة خاصة عندما تنال من الشباب؛

٣٣ - والتضامن وروح المسؤولية والحرية قيم وأنماط سلوك يتعلمها الفرد من الحضارة التي تحيط به بفضل العبر والجهود الفردية؛ ونأمل في أن يتم هذا التثقيف في جميع المؤسسات التي تمثل محطات توصل بين الفرد والمجتمع المحلي والمجتمع العام. وإن تنمية هذه المؤسسات والآداب التي يجب أن تنشط سير أعمالها هي من العناصر الأساسية للتكامل الاجتماعي؛

٣٤ - والتكامل الاجتماعي متعلق بالمجتمعات المحلية الشعبية والأمم والمناطق الاقليمية ومجمل المجتمع الدولي؛ وثمة تواصل بين القيم التي تحكم العلاقات الأسرية والمجتمعية والقيم التي تحكم العلاقات الدولية والتعاون الدولي؛ وإن للعدل الاجتماعي والإنصاف واحترام كرامة الآخرين من الأهمية بالنسبة للتنظيم الداخلي لمجتمعاتنا بقدر ما لها من أهمية بالنسبة للعلاقات القائمة بين الدول؛ ولهذا الرابط الاخلاقي أهمية خاصة بالنسبة لعلاقات التضامن القائمة بين المجموعات والدول غنيها أو فقيرها، قويها أو ضعيفها؛

٣٥ - ويتطلب التكامل الاجتماعي احترام التنوع؛ وينبغي أن يكون للمجموعات والأفراد، بغض النظر عن أصلهم الإثني وثقافتهم ولغتهم ودينهم وتقاليدهم المختلفة، حياة هانئة وسط مجتمع تعددي ومتكامل؛ أما أدوات التكامل، فهي القوانين والآداب والسلوك اليومي في أماكن العمل والترفيه، وهي أيضا المشاريع المشتركة؛

٣٦ - ويتطلب التكامل الاجتماعي حرية الاختيار؛ فلا يمكن فرضه بالاكراه؛ ولا يمكن الابقاء عليه دون احترام حقوق الانسان الأساسية، المدنية والسياسية؛ كما أن الحق في الاختلاف هو حق من حقوق الانسان؛

وواجبنا بصفتنا المسؤولين عن النظام السياسي والقيمين على المصلحة العامة هو أن نعمل على أن تمارس هذه الحرية بروح من المسؤولية وفي إطار احترام القوانين؛

٣٧ - ويتطلب التكامل الاجتماعي وجود حلقات وصل متعددة ومؤسسات متعددة تربط بين الفرد والدولة، وبين الدولة والمنظمة الاقليمية، وبين المنظمة الاقليمية والمجتمع الدولي؛ وبإمكان الأحزاب السياسية والتجمعات المختلفة والنقابات والاتحادات المهنية والثقافية أو الرياضية أو الترفيهية وجميع أجهزة المجتمع المدني، ومن واجبها أن تساهم في بناء صرح للتضامن والتكامل الاجتماعي يتسع نطاقه تدريجيا ليشمل البشرية جمعاء؛

٣٨ - ونتعهد بإزالة جميع أشكال التمييز التي تشوه مجتمعاتنا؛

٣٩ - ونطلب من جميع العناصر العاملة على تحقيق التنمية والتقدم الاجتماعي مناهضة جميع أشكال التعصب ورفض الآخرين؛ ونطلب منهم مساعدتنا على بناء مجتمعات تتسم بدرجة أكبر من الأخوة والتضامن.

ثالثا

٤٠ - بناء على ذلك، يتطلب التقدم الاجتماعي وإزالة البؤس ومنع الفقر وإيجاد وظائف مدرة للدخل ومفيدة اجتماعيا والتماسك والتكامل الاجتماعيين ما يلي:

- **تجدد الأسس الروحية والمعنوية لمستقبلنا المشترك على أساس القيم المتمثلة في الشعور بالمسؤولية والتضامن والحرية؛**
- **تجديد مفهوم إسداء الخدمة للغير وللمجتمع وللبشرية جمعاء؛**
- **اعتماد فلسفة سياسية جديدة للعلاقات بين الفرد والمجتمع المحلي ومؤسساته المتعددة؛ والدولة، والمنظمات الاقليمية والدولية؛**
- **أداء الحكومات ومختلف ممثلي المصلحة العامة دورا نشيطا جدا على جميع مستويات صنع القرارات،**
- **اعتماد سياسات متنوعة جدا تركز على بعض الأهداف الأساسية مثل العمالة وإزالة البؤس،**
- **تعبئة الموارد المالية الضرورية،**

- مشاركة مستنيرة من جانب أعضاء المجتمع المدني وجميع الأشخاص ذوي النوايا الحسنة،

- توفير دعم قوي ومتماسك لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛

٤١ - وتشكل هذه العناصر ميثاقا للتقدم الاجتماعي فتعهد بتطويره وترويجه.

٤٢ - ونطلب من جميع المؤسسات ومن جميع مواطنينا المساهمة في بناء الصرح الذي لم نقم منه بعد سوى أسسه؛ فالتقدم الاجتماعي يعني، من حيث التعريف، مشاركة الجميع.

٤٣ - وإننا بهذه الروح، وبهدف نهائي متمثل في تحقيق الخير العام وخدمة مآل البشرية، نعتمد هذا الاعلان ونقترح على جميع العاملين من أجل التقدم الاجتماعي برنامج عمل للسنوات المقبلة.

مشروع برنامج عمل

١ - إن الأفراد والمجتمعات التي ليس لديها من الموارد إلا النزر اليسير - أي الفقراء والعاطلين عن العمل والضعفاء ورقيقي الحال - يواجهون أكبر صعوبة في التكيف مع السرعة المتزايدة للتغير الاجتماعي، وكثيرا ما تواجه المرأة صعوبات خاصة بسبب مكانتها الثانوية المفروضة عليها بسبب جنسها في العديد من المجتمعات. ومن غير المقبول إلقاء العبء الأكبر للتحول الاقتصادي والاجتماعي في عالمنا على كاهل أقل الناس قدرة على التكيف مع التغيير. ويمثل الفقراء والعاطلون عن العمل والمهمشون موردا ضخما للتنمية، وإن تكلفة عدم استعمال هذا المورد باهظة. ويقاس تضامننا كأفراد وأعضاء في المجتمع العام وفي المجتمع الدولي بما نفعله من أجل الحد من حالات التفاوت الاجتماعي ولتحقيق التنمية المستدامة.

٢ - إن الاجراءات اللازمة لمعالجة القضايا الأساسية الثلاث التي سينظر فيها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمقترحة في الأجزاء من الأول الى الرابع من هذا البرنامج، يجب أن تدمج الشواغل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية. وينبغي مراعاة الاعتبارات الاجتماعية عند اتخاذ القرارات الاقتصادية وإدراجها في جدول أعمال جميع المناقشات القطاعية. وبالمثل ينبغي أن تستجيب السياسات الاجتماعية للأهداف الاقتصادية، وينبغي أن تساهم البرامج الاجتماعية في أحداث تغيرات هيكلية مفيدة وفي تحقيق التنمية عامة.

٣ - إن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ليس حدثا معزولا. فهو يستند الى مجموعة من المؤتمرات العالمية، منها ١/ المؤتمر العالمي لتوفير التعليم للجميع في عام ١٩٩٠؛ ٢/ مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا في عام ١٩٩٠؛ ٣/ مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام ١٩٩٠؛ ٤/ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢؛ ٥/ المؤتمر العالمي لحقوق الانسان في عام ١٩٩٣؛ و ٦/ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام ١٩٩٤. ويرتبط مؤتمر القمة العالمي أيضا بالمؤتمر العالمي

الرابع المعني بالمرأة، المقرر عقده فيما بعد في عام ١٩٩٥. ومن المناسب أيضا أن ينعقد مؤتمر القمة وسط مجموعة من جهود التوعية التي أمرت بها الجمعية العامة بشأن أمور تتصل بصورة وثيقة بموضوع مؤتمر القمة: (أ) السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم، ١٩٩٣؛ (ب) السنة الدولية للأسرة، ١٩٩٤؛ (ج) سنة الأمم المتحدة للتسامح، ١٩٩٥؛ (د) السنة الدولية للقضاء على الفقر، ١٩٩٦. وإن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية يجمع بين هذه الخيوط العديدة المتصلة بوضع السياسات والتوعية ويوفر فرصة، في هذه السنة التي تصادف الذكرى السنوية الخمسين لانشاء الأمم المتحدة، لتعبير جديد عن تصميم شعوب الأمم المتحدة على "أن تدفع بالرقي الاجتماعي قدما وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح".

٤ - وثمة اتفاق عام على أن الفقر المتمكن الواسع الانتشار وحالات الاجحاف الخطيرة على الصعيد الاجتماعي وبين الجنسين لها آثار قوية على المعايير الديمغرافية مثل نمو السكان وتركيبهم وتوزيعهم وتتأثر بدورها بها. فعند إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، كان عدد سكان الأرض حوالي ٢,٣ بليون نسمة. أما الآن، وفيما نجتمع في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، فيقدر عددهم بـ ٥,٨ بليون نسمة. ويزيد هذا العدد سنويا أكثر من ٩٠ مليون نسمة. وتشير اسقاطات الأمم المتحدة الطويلة الأجل الى أنه بحلول عام ٢٠٥٠، من المتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم ١٠ بلايين نسمة. وستحاول أعداد لم يسبق لها مثيل من الناس الانتقال داخل البلدان وفيما بينها بحثا عن فرص أفضل. وستؤدي اتجاهات المدينة السريعة الى زيادة عدد السكان المقيمين في التجمعات الحضرية الكبيرة وحولها. وبالتالي، فإن العالم يواجه تحديا يتمثل في ضمان حياة آمنة ومنتجة ومنسجمة وكريمة للسكان الحاليين والأجيال المقبلة.

٥ - لقد بحثنا الأولويات المبينة أدناه، واتفقنا على تركيز اهتمامنا في السنوات المقبلة عليها. وإن ظروفنا الداخلية الخاصة تختلف. وسوف يتعين وضع التدابير المفصلة لتنفيذ الأهداف والأولويات التالية وفقا لاحتياجات وقدرة مؤسساتنا العامة والخاصة. وبالاضافة الى التزامنا المشترك هذا لجميع مواطنينا بتجديد الجهـــود المبذولـة من أجل التقـدم الاجتماعي ضمن نطاق مسؤولياتنا ومواردنا المالية، نعيد تأكيد ما للتعاون الدولي والمساعدة المتبادلة من قيمة بل وأهمية متزايدة. أما وسائل تنفيذ التدابير المقترحة، بما في ذلك المال والتطوير المؤسسي، فترد في الجزء الخامس.

أولا - بيئة مساعدة

ألف - حالة عالمية متغيرة

٦ - يتزايد ترابط الاقتصادات الوطنية كل عام. فهناك عدد من الشركات التي تعمل وتتنافس في الأسواق العالمية. والعوامل التي ترسم الاتجاهات والقرارات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية أو تؤثر فيها هي عوامل فوق وطنية بصفة متزايدة. والقدرة على اتخاذ قرارات مستقلة في السياسة العامة وعلى تنظيم الاقتصادات هي في تناقص.

٧ - وأدى التفاوت في امتلاك الموارد والتكنولوجيا والمعارف الى تفاوت النمو وزيادة التباين الاجتماعي - الاقتصادي، داخل الأمم وفيما بينها. ونظرا للتغيرات الكبيرة في مجال الاتصالات والانتشار السريع للصور والأفكار عبر العالم، صار الناس أقل قبولا أو تحملا لحالات الحرمان واللامساواة مما كانوا عليه قبل بضعة عقود. وتطوير المعارف والمواقف التي تمكن الأفراد والمجتمعات من فهم التغير الاجتماعي هو تحد رئيسي تواجهه جميع مجتمعاتنا. ومهما حققنا من نجاح، فإن الحكومات الوطنية والنظام الدولي سيظلان في الأعوام القادمة يواجهان مظاهر التفاوت الاجتماعي - الاقتصادي وسيظلان مسؤولين عن رعاية الذين يفوتهم الركب.

٨ - وقد تغير عالمنا نتيجة التطور والانتشار السريعين للتكنولوجيات والاتصالات والمعلومات الحديثة. وشهد العقد الماضي ثورة معلومات في جميع أنحاء العالم، تشابه من حيث نطاقها الثورة الصناعية في القرن الماضي. والتكنولوجيات الحديثة قادرة على تحسين حياة الشعوب. وستتوقف المشاركة الكاملة في التقدم الاجتماعي اليوم وفي الأعوام القادمة على امتلاك المعارف والمعلومات. وستنمو الفوائد التي تحققها البلدان - والتي تحققها داخل البلدان تلك الفئات - التي تتمتع بمعرفة التكنولوجيا وتعرف كيف تستعمل المعلومات، مما سيؤدي الى نشوء علاقات جديدة وتقسيمات جديدة داخل المجتمعات وفيما بينها.

٩ - وقد يساهم التغير التكنولوجي في تردي الأوضاع الاجتماعية داخل الأمم، وحوّل هذا التغير التكنولوجي كثيرا من المشاكل الى مشاكل دولية النطاق. فالتهديدات التي تتعرض لها البيئة الطبيعية، والجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) تتجاوز قدرة فرادى الحكومات على حلها وتستدعي استجابات مشتركة. وتساهم أنماط الاستهلاك والانتاج في جعل استخدام الموارد الطبيعية استخداما غير قابل للإدامة وفي التدهور البيئي، وتعزز في الوقت نفسه حالات التفاوت الاجتماعي والفقر. ولهذا الأمر تأثير ملموس في العوامل الديمغرافية. فيجب تعزيز التشاور والتعاون بين البلدان وتحسينهما، على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف على حد سواء، من أجل التصدي لهذه التهديدات.

١٠ - ويتطلب الانتقال الجماعي للشعوب، بما في ذلك المهاجرون وطالبو اللجوء واللاجئون، زيادة التعاون الدولي. ولئن كان ينبغي التمييز بين المهاجرين الاقتصاديين واللاجئين أو المشردين داخليا، فإن انتقال السكان هو في كثير من الأحيان مؤشر الى فشل المجتمع في أن يوفر لهم أمنا شخصيا كافيا أو مستوى معيشيا مقبولا. وينبغي الاعتراف برغبة السكان في الانتقال بحثا عن حياة أفضل وينبغي حماية حقهم في الهجرة، في الوقت الذي يجري فيه تخفيض الحاجة الى الهجرة عن طريق وضع حد للتشريد القسري وتعزيز الأمن الشخصي والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في كافة المجتمعات.

١١ - إن الروابط القائمة بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تجعل التنمية المستدامة في أي ميدان من الميادين مرهونة بتنمية مماثلة في الميادين الأخرى.

فرغم التغير السريع واتخاذ الأمور طابعا عالميا متزايدا، فإن المؤسسات المتاحة لدراسة القضايا الناشئة مازالت تتسم بشدة بالطابع القطاعي، وكثيرا ما تفوت فرصة النظر في التفاعل بين مختلف القضايا. وثمة حاجة الى وجود محافل وترتيبات مناسبة لهذا الغرض، على الصعيدين الوطني والدولي. وينبغي تنظيم جدول أعمال الجمعية العامة وترتيب أوجه التفاعل بين المؤسسات على نحو ييسر مناقشة ما للتغيرات العالمية الناشئة من آثار في رفاهية الإنسان مناقشة متكاملة ومنهجية وتحديد الأولويات والوجهة للسياسات الوطنية والتدابير الدولية نحو تحقيق تنمية أكثر استدامة وتركيزا على الإنسان في جميع الأمم.

باء - إيجاد بيئة اقتصادية دولية مواتية

١٢ - ثمة اتفاقات شتى توفر إطارا عاما لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية منها: إعلان التعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية؛ والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع؛ وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات؛ وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا؛ والتزام كارتاخينا؛ وإعلان الحق في التنمية؛ وإعلان ريو المتعلق بالبيئة والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١. وتوفر مؤسسات بريتون وودز، الى جانب لجنتيها المؤقتة والإنمائية، آليات هامة لتعزيز هذا التعاون.

١٣ - والنمو الاقتصادي ضروري ولكنه ليس كافيا لضمان التنمية الاجتماعية، وينبغي أن تركز الاستراتيجيات على "المجتمع" لا على "الاقتصاد" وحده. ويتطلب الحد من الفقر الواسع الانتشار والقضاء عليه، وزيادة العمالة المنتجة وتخفيض البطالة، وتعزيز الاندماج الاجتماعي، ضمان أن تراعى في النمو الاقتصادي الاعتبارات الاجتماعية، وضمان توفير البيئة الاقتصادية الدولية فرصة كافية لتعزيز التنمية الاجتماعية العالمية.

١٤ - ويستدعي التصدي لأشكال التفاوت بين البلدان وإقامة تعاون وتضامن اقتصاديين دوليين حقيقيين التزاما متعدد الأطراف بتحسين عمل الاقتصاد الدولي وجعله أكثر عدالة. ومن المهم النظر في شروط إدماج البلدان في الاقتصاد العالمي وضمان المساواة والعدل والمسؤولية الاجتماعية في العلاقات الاقتصادية الدولية. كذلك يستدعي التضامن الدولي من الحكومات أن تنظر في أثر قراراتها الوطنية في الاقتصاد الدولي. فقلما تكون القرارات وطنية صرفة اليوم، وعلى الحكومات أن تنظر الى المصلحة الوطنية في سياق أوسع، عند إدارة اقتصاداتها. وينبغي خفض أنماط الاستهلاك والانتاج غير القابلة للإدامة، وكذلك خفض الآثار السلبية للعوامل الديمغرافية في البيئة إذا أريد الوفاء باحتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها.

١٥ - وللسياسات التجارية تأثير بالغ في حياة الناس في كل مكان. وقد وضعت في الفترة الأخيرة ترتيبات لتشجيع التجارة الدولية، بما في ذلك من خلال الاختتام الناجح لجولة أوروغواي والترتيبات الإقليمية

للتجارة الحرة. غير أن الترتيبات الاقليمية يجب ألا تؤدي الى تقسيم العالم الى كتل تجارية، أو الى التمييز ضد البلدان غير المشاركة. وتكون هذه الترتيبات فعالة إذا استطاعت إقامة التجارة، لا تحويلها فقط. ورغم التقدم المسجل في جولة أوروغواي، فلن تتساوى جميع البلدان في الاستفادة من أحكامها، خاصة أن ثمة مشكلة مازالت قائمة فيما يتعلق باستمرار الحواجز التجارية أمام منتجات البلدان النامية، ولا سيما المنتجات الزراعية والسلع المصنعة كثيفة الاستخدام لليد العاملة. لذلك لا يزال جدول الأعمال المتعلق بإصلاح السياسة التجارية غير مكتمل من منظور التنمية الاجتماعية.

يجب أن يتضمن برنامج عمل منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عمليات محددة لخفض هذه الحواجز التجارية لكي يتسنى توسيع الخيارات المتاحة للبلدان النامية، ولا سيما أقلها نموا، من أجل توسيع صادراتها، وتحقيق التنوع والنمو الاقتصاد.

١٦ - ولا يزال تخفيف عبء الديون الخارجية وخدمة الديون مشكلة يتعين حلها بصورة مرضية. فالزيادة السريعة في عبء خدمة الديون تستأثر بموارد كانت لتخصص لولا ذلك لتمويل البرامج الاجتماعية. ولئن أمكنت السيطرة على الخطر الذي كان يهدد النظام المالي الدولي بسبب عجز العديد من البلدان النامية عن تسديد قروضها المستحقة الدفع، فإن مشكلات الكثير من البلدان النامية، وخاصة في افريقيا، لم تحل بعد، وستواصل إعاقة التنمية.

١٧ - وينبغي أن يظل خفض الديون أولوية من الأولويات. ومن المهم الحفاظ على مجموعة واسعة من الخيارات لخفض أعباء الديون في فرادى البلدان وتكييف خفض الديون وفقا لاحتياجات وقدرات كل بلد، والحفاظ في الوقت نفسه على الرعاية وضمان الرفاه الاجتماعي. وفيما يتعلق ببعض الديون الثنائية الرسمية، فقد لا يكون ثمة بديل عملي سوى الإعلان عن "عفو" أو صفح عن الدين، يؤدي بالدائنين الى خفض الديون خفضا مباشرا.

لابد، للنهوض بالتنمية الاجتماعية، من اتخاذ تدابير لحل مشكلة عبء الديون وخدمتها:

(أ) ينبغي اتخاذ تدابير بشأن المقترحات المحددة التي سبق تقديمها من أجل تخفيض عبء الديون، بغية اعتماد هذه المقترحات وتنفيذها؛

(ب) ينبغي اتخاذ مبادرات جديدة محددة لتخفيض ديون البلدان الافريقية وأقل البلدان نموا الى مستوى يتيح إنعاش التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

١٨ - ويجب النظر في تكلفة التكيف الهيكلي بالقياس الى التكاليف المترتبة على عدم التكيف. ومع ذلك تشير الخبرة الكبيرة المكتسبة في مجال التكيف الهيكلي الى ضرورة إخضاع الأساس المنطقي لهذه البرامج لنقاش عام أوسع. وينبغي ألا يُنشد استقرار الاقتصاد الكلي على حساب احتياجات قطاعات السكان الفقيرة

والضعيفة ومصالحها. والواقع أن هذا النهج يحتمل جدا أن يهدد إمكانية الاستقرار نفسها. ورغم أن بعض الخطوات اتخذت لتخفيف الأثر الاجتماعي لبرامج التكيف الهيكلي، فلا بد من إيجاد سبل أفضل الى تقسيم عبء هذه البرامج تقسيما عادلا. ومن أجل تحقيق ذلك فلا بد مما يلي:

(أ) يجب أن تكون برامج التكيف الهيكلي مناسبة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد من البلدان؛

(ب) ينبغي أن تتضمن القرارات المتعلقة بالتكيف دراسة كاملة للسبل البديلة الى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، والتغير الهيكلي، وتحسين الفعالية من زاوية نظر العدالة الاجتماعية؛

(ج) يجب أن تنحو برامج التكيف الهيكلي منحى إنمائيا، لكي تتيح تعزيز الفرص، لا سيما للفقراء والعاطلين عن العمل؛

(د) يجب أن تسعى السلطات الوطنية الى تحقيق اتفاق وطني في الآراء بشأن التدابير اللازمة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سياق استقرار الاقتصاد الكلي.

١٩ - وستأتي غالبية أموال الاستثمار المقبل في معظم البلدان من مصادر خاصة. وفيما يتعلق بالبلدان النامية، يتدفق القسط الأعظم من الاستثمار الأجنبي الخاص الى بضعة بلدان منها، معظمها من البلدان المتوسطة الدخل. يضاف الى ذلك أن التمويل الدولي بالسندات تجاوز الإقراض المصرفي، وهذا ما جعل تدفقات رؤوس الأموال الدولية أكثر تقلبا وأكثر ارتهانا بالحفاظ على ثقة المستثمرين. وتتصل مستويات الاستثمار الخاص اتصالا مباشرا بدرجة الاستقرار الاقتصادي والسياسي في البلدان.

تستطيع الحكومات تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وعودة رؤوس الأموال الهاربة عن طريق ضمان استقرار الاقتصاد الكلي، ووضع نظام شامل للقانون التجاري، وإنشاء المؤسسات والحوافز المتعلقة بالادخار الخاص، واعتماد سعر صرف واقعي، ونظام ضريبي واسع القاعدة ومنصف. ومن المهم أيضا، من زاوية نظر التنمية الاجتماعية، أن تضع الحكومات حوافز لتدفق رؤوس الأموال الى الأنشطة المطلوبة اجتماعيا.

٢٠ - وهناك بلدان كثيرة، ولا سيما أقل البلدان نموا، لا تجتذب التمويل الخارجي بأسعار السوق إلا فيما ندر. ويتعين عليها أن تعتمد على المساعدة الانمائية الرسمية للوفاء بجزء كبير مما تحتاج إليه من تمويل التنمية. غير أن الطريقة التي يتم بها توفير المساعدة الانمائية في أغلب الأحيان تجعل من الصعب استخدام هذه المساعدة لتمويل البرامج الاجتماعية. ولا بد من توفير المساعدة المناسبة، ومن المهم

استعمال هذه المساعدة بكفاءة. وإذا ما تبين أن المساعدة الانمائية الرسمية تقدم فائدة مباشرة لمن هم في أمس الحاجة إليها، فقد تستعيد دعما شعبيا أوسع في البلدان المانحة.

(أ) البلدان المانحة مدعوة الى الوفاء بالتزاماتها القاضية بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي للمساعدة الانمائية الرسمية، بما في ذلك التزاماتها لأقل البلدان نموا؛

(ب) ينبغي أن تكون الطرائق والاجراءات والممارسات التي تنظم توفير المساعدة الانمائية أكثر استجابة للأغراض الاجتماعية وللبرامج ذات الفوائد الاجتماعية والاقتصادية العالية. ويتيسر تحقيق ذلك إذا ما أدمجت البلدان المستفيدة برامج التنمية الاجتماعية في سياسات التكيف/التنمية المتعلقة باقتصادها الكلي؛

(ج) ينبغي توفير موارد مالية دولية جديدة وإضافية من أجل دعم التدابير الوطنية المتخذة في مجالات محددة والتي تترتب عليها فوائد عالمية هامة، مثل الحد من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب أو منع الجريمة والاتجار بالمخدرات غير المشروعة.

جيم - إيجاد بيئة سياسية مواتية

٢١ - ليست البيئة المساعدة اقتصادية صرفة ولا دولية محضة. فطبيعة المجتمعات ودرجة التنمية الاجتماعية التي تحققها مسألتان قائمتان على الخيارات السياسية الأساسية وتوازن المصالح. والتنمية الاجتماعية تقتضي قبول الدولة بوصفها تعبيرا عن المصلحة المشتركة وحامية لها. وشرعية الدولة تتوقف بدورها، على مدى تصديها لشواغل جميع قطاعات السكان. وإخفاق الدولة في تمثيل المصلحة المشتركة قد يفقد الناس ثقتهم في قدرتها على العمل بكفاءة وإنصاف وقد يؤدي الى نفور الناس من المؤسسات.

٢٢ - والتنمية الاقتصادية تحدث تغييرا اجتماعيا؛ ولكي يكون التغيير إدماجيا، لا بد من أن يسود شعور بقدرة جميع السكان على المشاركة في الحياة الاقتصادية وباستفادتهم من التغيير. ولكن قد تكون للتنمية آثار سلبية في البيئة والقيم والتضامن الاجتماعي، وقد تستبعد أفرادا وفئات ومجتمعات محلية. ولا تستجيب الأسواق بمفردها لجميع الاحتياجات البشرية. فهي لا تقدم الاجابات المثلى في مجالات أساسية مثل الخدمات الصحية والتعليمية، والبحوث العلمية والتكنولوجية، والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية. وجميع البلدان، وبالأخص البلدان النامية، التي ستشهد جميع النمو تقريبا في سكان العالم في المستقبل، والبلدان التي يجتاز اقتصادها مرحلة انتقالية، تواجه صعوبات متزايدة في تحسين نوعية حياة سكانها بصورة مستدامة.

٢٣ - وثمة قضية هي أساسا سياسية، يجري التصدي لها في الوقت الحاضر على المستوى الوطني، وهي المدى الذي ينبغي أن تذهب اليه مؤسسات الدولة الديمقراطية في تدخلها لموازنة قوى الأسواق غير المتكافئة وحماية مختلف الطموحات الفردية، مع ضمان مواصلة تكوين الثروة والموارد. وتقبل حكومات كثيرة بتخفيض الكفاءة الاقتصادية أو النمو بعض الشيء من أجل ضمان قيم أخرى لا تقل عنها أهمية في نظرها.

ينبغي أن تحدد كل حكومة أولويات الإنفاق الخاصة بها، ولكن ينبغي أن تؤدي الأولويات التي تحددها الحكومة والتدابير التي تتخذها الى تعزيز العدالة الاجتماعية، والتغلب على أشكال التفاوت الاجتماعي، وموازنة الاختلالات الناشئة عن عمل الأسواق.

٢٤ - وكثيرا ما تتخذ العلاقة بين الحكومة والسوق شكل التعارض - الدولة ضد السوق - في حين أنه ينبغي أن تعد هذه العلاقة متكاملة. وإذا ما أخذت الحكومات بشكل متزايد بآليات السوق لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية، فقد يقتضي الأمر حماية الأهداف الأصلية للتدخل الحكومي. يضاف الى ذلك أن الهياكل والمؤسسات الاجتماعية ستلزم لمساعدة الناس على التفاعل بصورة بناءة بدرجة أكبر عبر الأسواق.

(أ) على الحكومات، إذا عمدت الى آليات السوق لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في مجالات بعينها، أن تكفل الحفاظ على دور الدولة في ضمان المصلحة المشتركة من خلال تطبيق السياسات التنظيمية والمالية المناسبة؛

(ب) على الحكومات أيضا أن تقيم وتدعم المؤسسات الاجتماعية، كالتعاونيات والنقابات والرابطات المهنية، التي تمكن الناس من الإعراب عن مصالحهم وحمايتها والتعامل مع الأسواق.

٢٥ - إن المسألة التي ينبغي التطرق إليها هي ما إذا كان ينبغي أيضا بذل جهود على الصعيد الدولي لموازنة قوى السوق غير المتكافئة.

يمكن أن تشمل الاجراءات الرامية الى جعل الاقتصاد العالمي أكثر إنصافا إنشاء آليات دولية لدعم مصالح أضعف البلدان أو أشدها حرمانا وإيلاء اهتمام خاص للمشاكل في افريقيا وأقل البلدان نموا.

٢٦ - ويتعين على الحكومات تشجيع القيم المشتركة، بما فيها مفهوم حقوق الإنسان الأساسية وذلك كعنصر أساسي في التنمية الاجتماعية. وكون هذه الحقوق والحريات عالمية في طابعها مسألة لا ريب فيها. وفي حين أنه يتعين مراعاة أهمية الخصوصيات الوطنية والإقليمية ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية، فمن واجب الدول أن تعمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرياته، بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية.

ينبغي تشجيع البلدان التي لم تصدق بعد على الاتفاقيات القائمة التي تكفل حقوق الإنسان الأساسية وتشجع التنمية الاجتماعية، على أن تفعل ذلك.

٢٧ - ثمة حاجة ملحة الى التسليم بالدور المتنامي للأمن البشري في حماية الاستقرار والسلم على المستويين الوطني والدولي، وكفالة العمل والصحة والتعليم والرفاه والمساواة بين الجنسين وعدم التمييز وتكافؤ الفرص هي عناصر هامة في الأمن البشري. والأمن البشري معناه توفير الأمن للأفراد والمجتمعات، واحتياجاتهم وحرياتهم الأساسية على أن يكفل ذلك إدراك للقيم المشتركة وتنمية اجتماعية شاملة. وكل مجتمع هو نتيجة لما يبدعه مواطنوه وهو حري بأن يسعى الى إدراك القيمة والقوة اللتين يستمدهما من تنوع أفراده.

٢٨ - والأمن البشري يتطلب الديمقراطية، ووضوح الحكم، ووصول الجميع الى المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع، والمشاركة الشعبية. ويعتمد الحكم الديمقراطي على وجود شراكة بين المؤسسات داخل الحكومة وخارجها. فمن واجب الحكومة أن تخدم الشعب وعلى المواطنين تحديد أهداف مجتمعهم من خلال العملية السياسية والتجمعات الرسمية وغير الرسمية المختلفة العديدة التي تمثل المجتمع المحلي (أو المجتمع المدني) ومن خلال الاختيار في السوق.

يجب أن تستند السياسات الى الحق في تكوين الجمعيات وأن تقوم المشاركة على أساس مبدأ التعاون والمساواة:

(أ) ستتطلب كفالة المشاركة تعزيز القدرات وتشغيل تنظيمات المجتمع المدني؛

(ب) على الحكومة أيضا أن تهيء للشركاء الاجتماعيين الظروف المواتية للتنظيم والعمل بصورة وافية وحرة؛

(ج) ينبغي أن يستند وضع السياسات الى تقييمات للأثر الاجتماعي مشابهة للبيانات المتعلقة بالأثر البيئي والتي أصبحت طابعا مألوفا في عملية صنع القرارات.

٢٩ - يجب أن تعتبر المساواة بين المرأة والرجل أساسا للسياسة العامة لا مجرد هدف لها. وهذا بيان سياسي في جوهره لأنه يعبر عن الحاجة إلى حدوث تغيير في العلاقات بين المرأة والرجل فيما يتعلق بالقوة والسلطة. ويركز تحليل العلاقة بين الجنسين على العلاقة بين المرأة والرجل، مع تحديد أن مصدر مشاكل المرأة والرجل يتمثل بدرجة أقل فيما يقوم به فرادى الناس من أعمال وبدرجة أكبر في العلاقات التي تربط فيما بينهم. وهكذا، فإن الحل الأمثل للمشاكل الاجتماعية يكمن في تغيير العلاقة وليس في تغيير الفرد. وتحسين مركز المرأة يجب أن يساعد على تعزيز قدرتها على صنع القرار على جميع المستويات وفي جميع مجالات الحياة. ومن الضروري أيضا تمكين المرأة من ممارسة جميع حقوقها الأساسية.

(أ) ينبغي الاضطلاع بدراسات تحليلية منتظمة تستند إلى العلاقة بين الجنسين، لجميع المؤسسات والسياسات والممارسات، وذلك كأساس لإعادة توجيه السياسات والممارسات؛

(ب) ينبغي القضاء على التبعية والتمييز أينما وجدا في العلاقة بين المرأة والرجل.

٣٠ - ثمة علاقة تكافل بين التنمية الاجتماعية والسلم . فاللجوء إلى العنف والنزاع المسلح كثيرا ما يكون انعكاسا للتفسخ الاجتماعي، ويقف على الدوام عائقا أمام التنمية الاجتماعية. علاوة على ذلك، فإن النزاع المسلح يؤدي بصورة متزايدة إلى وفيات بين المدنيين والى تشريدهم. فالموارد التي تستخدم حاليا لشراء أسلحة يمكن أن تكرس على نحو أنسب للنفقات الاجتماعية. غير أن السلم ليس مجرد غياب الأعمال العدائية المسلحة بين الدول، فهو أيضا وجود المؤسسات النزيهة والعادلة المطلوبة لحل التوترات الاجتماعية ولكفالة الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، سواء داخل الدول أو فيما بينها. و تقوم الأمم المتحدة بدور حيوي في تعزيز السلم الدولي. فبإمكانها تحديد النزاعات المحتملة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لصنع السلم وحفظ السلم وبناء السلم ، وأهم من ذلك كله، فهي تستطيع معالجة أعمق أسباب النزاع وهي: الإحباط الاقتصادي، والجور الاجتماعي، والقهر السياسي، كما أعرب عنه في برنامج للسلم.[١]

إن جميع الحكومات مدعوة إلى النظر بعناية، بصورة انفرادية أو جماعية ، لاتخاذ مختلف السبل الكفيلة بخفض حدة التوتر وما ينتج عنه من عنف؛ ومن شأن هذه الجهود أن تفرج عن موارد يمكن أن تستغل لأغراض إنمائية وأن تهيئ مناخا مواتيا للسلم والتقدم الاجتماعي.

ثانيا - تخفيف شدة انتشار الفقر والقضاء عليه

ألف - الترويج لنهج عالمي

٣١ - إن ما يزيد على بليون شخص في العالم يعيشون اليوم في فقر، ونحو ٥٥٠ مليون ينامون جائعين كل مساء. وهناك ما يزيد على ١,٥ بليون شخص لا يحصلون على مياه الشرب النقية ولا تتوفر لهم المرافق الصحية، ونحو ٥٠٠ مليون طفل لا يحصلون حتى على التعليم الابتدائي ولا يزال نحو بليون شخص من الكبار يجهلون مبادئ القراءة والكتابة.

---

(١) انظر الوثيقة A/47/277-S/24111 المؤرخة ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢.

٣٢ - والكفاح ضد الفقر يشكل التزاما أخلاقيا من أجل كفالة أن يتمتع جميع البشر بما هو أساسي على الأقل من الطعام والمأوى والخدمات الاجتماعية والعلاقات البشرية اللازمة للصحة والكرامة والمشاركة الاجتماعية. وينبغي أن يكون هدفنا هو تلبية هذا المطلب الأساسي لكرامة الإنسان في أقرب وقت ممكن

في شتى أنحاء العالم. وهذا ينطوي على العمل على الصعيدين الوطني والدولي على مستويين: أولا، جعل السياسات الاقتصادية والاجتماعية حساسة لمصالح الفقراء؛ ثانيا، إدماج سياسات وبرامج محددة لمكافحة الفقر في إطار السياسات الإنمائية.

ينبغي بذل جهود على جميع المستويات للتخفيف من حدة الفقر بوصف ذلك التزاما أخلاقيا وعنصرا محوريا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية:

(أ) ينبغي للحكومات أن تقوم بإعداد برامج محددة زمنيا ومتعددة القطاعات للقضاء على الفقر وإخضاع هذه البرامج لاستعراض منتظم رفيع المستوى؛

(ب) ينبغي أن تعمل الأمم المتحدة على تعزيز وتوطيد ما تقدمه من دعم متنوع للجهود الوطنية في هذا المجال في برنامج إطاري يقوم على أسس عريضة لمكافحة الفقر، وعلى استعراض الأداء بصورة منتظمة.

٣٣ - يجب أن تكون السياسات والبرامج المتعلقة بتخفيف شدة الفقر موضوعة خصيصا للبلدان بل وللمحليات وأن تعكس تنوع الأشكال التي يمكن أن يتخذها الفقر وهي: الفقر الجماعي المستشري في البلدان الفقيرة، والفقر الذي ينشأ في حالات الأزمات، مثل المجاعات، وجيوب الفقر الموجودة وسط الثراء في البلدان الغنية؛ والفقر المدقع والمزمن الناجم عن عدم توفر الموارد والفرص علاوة على الفقر المؤقت الناجم عن سوء الحظ أو التغيرات في البيئة الاقتصادية؛ والعوز والعزلة اللذان يعاني منهما أولئك المعزولون اجتماعيا واقتصاديا وكذلك الفقر الهامشي الذي يعاني منه أولئك الذين يقومون بوظائف اجتماعية أساسية لقاء أجور بخسة.

٣٤ - ظل الفقر ينظر إليه، في المقام الأول، من منظور الرعاية الاجتماعية. غير أن الفقراء من الناس، وكثير منهم عاطلون عن العمل لا يعملون بما فيه الكفاية، ويمثلون إمكانية إنتاجية. وعليه فإن بذل الجهود الرامية الى التخفيف من شدة الفقر والقضاء عليه يشكل إسهاما رئيسيا في النمو. وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي والتحسن في مستويات الحياة على المدى الطويل يأتيان معا، فلا ينبغي أن يحول بطء النمو دون معالجتنا للأسباب الهيكلية والمظاهر المباشرة للفقر. فبالإمكان إحداث تغييرات ومعالجة أوجه الجور الاجتماعي حتى في أوقات الشدة الاقتصادية.

نظرا لأن الفقر هو نتاج هياكل اجتماعية واقتصادية وقانونية وسياسية ولا ينتج فقط عن قدرات الأفراد المحدودة وما يمرون به من محن، فإن الجهود المبذولة لتخفيف شدة الفقر والقضاء عليه يجب أن تستند الى دراسة متصلة للهياكل والعمليات التي تحدد توزيع الدخل وإعادة توزيعه في المجتمع، بما في ذلك توزيع الأجور والمرتبات، وأثر مختلف الضرائب وغيرها من مصادر الإيرادات العامة على المستويات الاقتصادية المختلفة، وتوزيع الأراضي،

والهياكل والعمليات القانونية التي تحدد ملكية الموارد الإنتاجية والسيطرة عليها، وهياكل السوق والأسعار، وسياسات الاقتصاد الكلي، وتوفر الخدمات العامة والمنافع الاجتماعية وسبل الوصول إليها.

٣٥ - وينبغي للجهود الرامية الى مكافحة الفقر أن تنطوي على احترام نزاهة الفقراء وكرامتهم وأن تركز على مساعدتهم على تحديد وتنفيذ حلول لمشاكلهم. وينبغي تسخير ما يتمتع به الفقراء من طاقة وسعة حيلة ومن معرفة ومهارات لتحقيق مزيد من الإنتاج.

يجب أن يشارك الفقراء وتنظيماتهم المجتمعية مشاركة كاملة في الجهود الرامية الى تخفيف شدة الفقر والقضاء عليه. وينبغي تشجيع الفقراء ومساعدتهم على التنظيم حتى يتمكن ممثلوهم من المشاركة في وضع السياسات وإجراء المحاورات المتعلقة بالتخطيط.

٣٦ - وينبغي القضاء على التمييز الظاهر والمستتر ضد المرأة والفتاة، الذي ينتج عنه عدم التناسب في عدد الفقيرات والمحرومات من الإناث. فيجب أن تعطى المرأة الحق في الوصول الى التعليم والخدمات العامة والفرص الاقتصادية على قدم المساواة. ويجب أن تحصل على خدمات الرعاية الصحية الأساسية، بما فيها خدمات الرعاية لصحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة. ومشاركة المرأة والفتاة مشاركة كاملة في المجتمع أساسية لا من أجل رفاهها فحسب، ولكن أيضا من أجل الاستغلال الكامل لجميع الموارد الاجتماعية في الكفاح ضد الفقر ومن أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولن يتطلب هذا إحداث تغييرات في الهياكل والممارسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التمييزية فحسب، ولكن يتطلب أيضا تغييرات في المواقف الاجتماعية، بما في ذلك المواقف داخل الأسرة. ومن المهم بوجه خاص أن يكون الزعماء السياسيون والاجتماعيون والاقتصاديون والثقافيون على جميع المستويات قدوة تحتذى في معاملة المرأة والفتاة على قدم المساواة.

ينبغي أن تستجيب البرامج والسياسات الإنمائية لمختلف تجارب الفقر ونتائجه بالنسبة للمرأة والرجل ولأثر التمييز ضد المرأة في انتقال الفقر من جيل الى جيل. إن معاملة المرأة على قدم المساواة ينبغي أن تبدأ بالمساواة في معاملة الفتاة منذ سن الرضاعة وحتى سن المراهقة.

٣٧ - إن السبب الكبير الواحد للفقر بالنسبة للفرد هو سوء حظه بأن يولد وسط الفقر. ولفقر الأسرة المزمن أثر على الأطفال ينعكس في الصحة والتعليم والمهارات والاتصالات الاجتماعية والثقافية. والتغلب على هذه الآثار صعب للغاية بالنسبة للفرد. إن على المجتمع التزاما أخلاقيا محددا هو توفير كل الفرص الممكنة للأطفال المولودين في أسر فقيرة من أجل تحسين مركزهم. وللوفاء بهذا الالتزام، لا يتعين على المجتمع توفير الفرص الاقتصادية والاجتماعية والخدمات العامة فحسب لهؤلاء الأطفال، ولكن يتعين عليه

أيضا بذل جهود خاصة لكفالة الوفاء باحتياجاتهم الخاصة سواء من خلال برامج تستهدف الأطفال الفقراء مباشرة، أو من خلال تقديم الدعم للأسر الفقيرة التي تضم أطفالا.

ينبغي إعطاء الأولوية لإعالة الأطفال الذين يعيشون في حالة فقر، على اعتبار أن ذلك استثمار في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل.

٣٨ - ولا توجد حلول بسيطة للفقر، والكفاح ضد الفقر هو عملية تعلم متواصلة. وينبغي الاضطلاع بمجموعة واسعة من المشاريع أو دعمها عن طريق مؤسسات مختلفة وباتباع نهج مختلفة لتحسين عملية التعلم هذه، ليتاح للمنظمات أن تتعلم من تجارب بعضها، وأن توسع أنجح النهج وتضاعفها.

٣٩ - كذلك ينبغي تعزيز البحث في أسباب الفقر وأساليب علاجه باستخدام قدرات الجامعات والمؤسسات البحثية، وينبغي إدراج نتائج هذه البحوث في عملية وضع السياسات. وثمة حاجة الى توسيع وتحسين نطاق البرامج الدولية ولتسهيل تبادل الخبرات والبحوث، بما في ذلك تبادل المنشورات وعقد مؤتمرات وحلقات دراسية ودورات تدريبية والقيام بزيارات مهنية. ويتعين على الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، أن تعمل مع الحكومات والمنظمات الحكومية تشجيع تبادل الخبرات في مجال بحوث العلوم الاجتماعية والمجالات العلمية.

ينبغي تعبئة موارد الجامعات ومؤسسات البحوث لتحسين فهم أسباب الفقر، وفعالية برامج مكافحة الفقر. وينبغي بذل جهود خاصة لتعزيز القدرات البحثية في مجال العلوم الاجتماعية في البلدان النامية.

٤٠ - وعلى الصعيد البرنامجي، ينبغي أن تحقق الجهود الرامية الى تخفيف شدة الفقر والقضاء عليه في نهاية المطاف عددا من الأهداف وهي: كفالة حصول الناس القادرين على العمل على الأصول الإنتاجية التي يحتاجون اليها لإعالة أنفسهم ومُعاليهم؛ وكفالة توفير الخدمات العامة الأساسية لكل فرد؛ وتشجيع تنظيم المجتمعات الفقيرة من أجل التنمية والمشاركة السياسية؛ وتوفير السلع والخدمات الأساسية لمن لا يستطيعون إعالة أنفسهم. وتحقيق هذه الأهداف يتطلب مشاركة من الجميع كأفراد ومن خلال الأسر والمجتمعات والحكم المحلي والحكومة الوطنية والمجتمع الدولي.

ينبغي حشد جميع العناصر الفاعلة في عملية التنمية للتخفيف من حدة الفقر والقضاء عليه في نهاية المطاف.

باء - إمكانية الوصول إلى الفرص الانتاجية

٤١ - في المناطق الريفية للبلدان النامية، حيث يوجد أكثر من ٩٠٠ مليون من فقراء العالم، يعد عدم توفر امكانية للحصول على الأرض سببا رئيسيا للفقر. ويمكن أن يؤدي الإصلاح الزراعي إذا نفذ تنفيذا صحيحا إلى تخفيف حدة الفقر مع زيادة الانتاج الكلي. والهياكل والاجراءات الحكومية التي تكفل الحقوق المأمونة لملكية الأراضي وحيازتها والاجراءات الكفؤة لنقل حيازة الأراضي، تؤدي إلى تشجيع الممارسات والاستثمارات الزراعية التي تكفل خصوبة التربة على الأجل الطويل، وصيانة شبكات الري، والتنمية الزراعية المستدامة. بيد أنه من المهم أن يأخذ الإصلاح الزراعي في الاعتبار الممارسات التقليدية لحيازة الأراضي، بما في ذلك الحيازة الجماعية والاستخدام المتغير أو المتنقل.

يجب على الحكومات أن تحسن أوضاع الفقراء المعدمين عن طريق إعادة توزيع الأراضي والإصلاح الزراعي، وأن ترفق ذلك بتحسين إمكانية الحصول على الائتمان واللوازم والمعدات، ونظم الري والإمداد بالمياه، والوصول إلى الأسواق والخدمات الارشادية. ويمكن أن تساعد الوكالات المالية الدولية في هذه العملية عن طريق توفير ما يلزم من موارد مالية لإجراء عمليات مسح الأراضي، وتسوية المطالبات المتنازع عليها وتحسين الأراضي. ويجب كفالة وحماية حقوق المرأة في تملك الأراضي ووراثتها.

٤٢ - والتعاون بين الحكومات المركزية، والحكومات المحلية، والفئات المجتمعية، مهم في ضمان نجاح برامج الإصلاح الزراعي، وتوفير حيازة مأمونة، وتحسين حياة صغار المزارعين. كما يمكن لمنظمات صغار الحائزين أن تحسن من فعالية برامج الائتمان والتسويق وتوفير الخدمات. ويمكن أن تقوم المنظمات غير الحكومية بدور هام في مساعدة المنظمات المحلية قبل الإصلاح الزراعي وأثناءه وبعده.

ينبغي للحكومات أن تدعم مشاركة منظمات صغار الحائزين والمنظمات غير الحكومية في الإصلاح الزراعي وخدمات الدعم ذات الصلة.

٤٣ - وإلى جانب الأراضي، تعتبر إمكانية الحصول على المياه لأغراض الري عاملا أساسيا محددا لمستوى وتوزيع وسائل الانتاج الزراعي.

يجب على الحكومات أن تحسن إمكانية وصول صغار المزارعين إلى شبكات الري وأن تحسن صيانة وإدارة الشبكات القائمة وأن تقوم بإصلاح الشبكات التقليدية التي يقوم المزارعون بإدارتها. ويجب تشجيع إنشاء مجموعات محلية من المستعملين لتوزيع المياه، وتقسيم التكاليف، واتخاذ الترتيبات للصيانة، وذلك بدعم من المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وذلك بغية كفالة استخدام وصيانة وتحسين شبكات الري بتكلفة منخفضة وبصورة مستدامة، وتقاسم الفوائد بصورة منصفة.

٤٤ - ويجب على الحكومات أن تحسن الحالة الاقتصادية لصغار المزارعين بالعمل على توفير أسعار عادلة ومغرية لمنتجاتهم وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق والمعلومات السوقية. والأسعار المجزية لا تعمل على تحسين حالة المزارعين بصورة مباشرة فحسب، بل أيضا تشجع على الاستثمار وزيادة الانتاج، مما يساعد على تعزيز الاكتفاء الذاتي الزراعي الوطني.

ينبغي للحكومات أن تكفل حصول فقراء المزارعين على أسعار لمنتجاتهم تكفي لإعالة أسرهم والاستثمار في زيادة الانتاج.

٤٥ - ويمكن لتعاونيات المنتجين بالريف أن تقوم بدور هام في استئصال الفقر عن طريق توفير إمكانية للوصول إلى الأسواق، وتحسين العوائد، وتقديم المشورة التقنية والمدخلات الزراعية، والتعاون في العمليات الانتاجية من قبيل إعداد الشتلات، وتشجير القرى، وإدارة المياه، ومكافحة الآفات، وما شابه ذلك.

إن منظمات التعاونيات على الصعيدين الدولي والوطني في البلدان المتقدمة النمو تستطيع وتقوم فعلا بتقديم دعم لهذا الغرض عن طريق المساعدة التقنية والتمويل. ويجب إعداد برنامج تعاوني يضم هذه المنظمات ووكالات المعونة الدولية الأخرى أيضا لزيادة تعزيز الدعم المتاح لهذا الغرض.

٤٦ - والبرامج التي تقدم الائتمان للفقراء يبدو أنها توفر وسيلة فعالة من حيث التكلفة بصفة خاصة لتشجيع المؤسسات الصغيرة النطاق في المناطق الريفية والحضرية على السواء. وعلى وجه الخصوص، فإن القروض المقدمة بدون ضمانات إلى مجموعات صغيرة تكفل السداد بصورة جماعية، والقروض المقدمة عن طريق المؤسسات المجتمعية، ثبت أنها فعالة من حيث وصولها إلى الفقراء ولها سجل سداد جيد. وبالإضافة إلى الفوائد المباشرة للاستثمارات، فإن برامج الائتمان الصغيرة النطاق تعمل على تشجيع المدخرات والاستثمارات المحلية وتعبئة المجتمع المحلي لأغراض أخرى، مثل التسويق والتعاونيات. ويمكن إقامة برامج مستدامة على أساس توفير دعم مالي خارجي محدود لتغطية نفقات البدء، على أن يكون تمويل العمليات ذاتيا من خلال أسعار واقعية للفائدة وشروط صارمة للسداد. ويجب مواصلة تطوير مؤسسات الائتمان الخاصة بصغار المنتجين باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من السياسة المالية والمساعدة الإنمائية على الصعيدين الوطني والدولي.

ينبغي للحكومات أن تعمل مع الوكالات الدولية والمنظمات والتعاونيات المجتمعية لزيادة توفير الائتمان لفقراء المزارعين.

٤٧ - ويمكن للحكومات والوكالات الدولية أن تساعد صغار المزارعين، بما في ذلك المرأة على أساس المساواة، لزيادة الإنتاج عن طريق دعم أنشطة البحث والتطوير المتعلقة بمختلف أنواع نظم الزراعة وتقنيات الزراعة لصغار الحائزين. وهذا ضروري بصفة خاصة في المناطق الهشة بيئيا وغيرها من المناطق

الهامشية. وينبغي أن تعطي هذه البحوث قدرا من الاهتمام للعوامل الاجتماعية والديموغرافية مكافئا لما تعطيه للعوامل الاقتصادية والتكنولوجية وينبغي أن تركز على الممارسات التي يمكن أن يقوم بها المزارعون المحليون بصورة مستدامة دون مساعدة خارجية. ويعتبر تعزيز الخدمات التدريبية والإرشادية الزراعية عنصرا أساسيا مكملا لأعمال البحث والتطوير، سواء للاستفادة على نحو أكثر فعالية من التكنولوجيا القائمة أو لنشر التكنولوجيات الجديدة التي تسفر عنها البحوث الجديدة. ويجب عكس مسار الاتجاهات الانحدارية في الاستثمار في البحوث الزراعية التي سادت في السنوات الأخيرة على الصعيدين الوطني والدولي. ويجب تعديل ولايات مؤسسات البحوث الزراعية على الصعيدين الوطني والدولي بحيث تركز على فئات معينة من المزارعين ونظم الزراعة بدلا من تركيزها على المنتجات والعمليات.

ينبغي للحكومات والوكالات الدولية أن تزيد من دعمها للبحوث الزراعية، وخاصة بغرض زيادة إنتاجية فقراء المزارعين وحماية البيئات الهشة.

٤٨ - وفي المناطق الحضرية، تكون الأصول الانتاجية اللازمة للتغلب على الفقر هي بالدرجة الأولى المعارف والمهارات اللازمة للعمل في الصناعات التحويلية والخدمات. وبالتالي فإن العمل على توسيع نطاق إمكانية الوصول إلى البرامج التعليمية والتدريبية وتحسين نوعيتها يعد أمرا محوريا لتحسين الفرص للفقراء. إلا أن توسيع نطاق التعليم والتدريب لا يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في تخفيف حدة الفقر إلا عن طريق تزايد فرص العمل، وهو الموضوع الذي سيعالج في الفصل التالي.

يجب تحقيق إمكانات نشاط الخدمات أو الصناعة التحويلية الصغير النطاق في القطاع غير النظامي عن طريق القوانين الداعمة والسياسات الائتمانية.

٤٩ - ومن المهم بصفة خاصة أن تكفل للمرأة إمكانية الحصول على الموارد الإنتاجية حيث أن إمكانية حصولها على الموارد كانت أقل بصورة تقليدية ولذلك فإنها تعاني بصورة غير متكافئة من الفقر. ومن شأن تقليل الوقت اللازم لإنجاز الأعمال التقليدية التي تقوم بها المرأة مثل إحضار المياه وجمع وقود الطهو أن يجعل حياتها أيسر فضلا عن توفير وقتها لأنشطة أكثر إنتاجية. ومن الأمور الأساسية أيضا كفالة أن تتوفر للمرأة إمكانية حصولها على الائتمان والمعلومات إذا ما أريد لها أن تعمل بصورة منتجة لتخفيف حدة الفقر. وزيادة استخدام المرأة للعمل كوكيلة للإرشاد وفي الخدمات الإنمائية الأخرى يمكن أن يساعد أيضا في تحسين الدعم للمرأة.

يجب بذل جهود خاصة لإتاحة الإمكانية للمرأة، على سبيل المساواة، للحصول على الموارد الإنتاجية، مثل الأرض والائتمان والتكنولوجيا، ولتعزيز قدرة المرأة على التحكم في الموارد بحكم حقها الشخصي بوصفها مواطنة كاملة المواطنة في مجتمعها.

جيم - إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة

٥٠ - لا يقتصر مفعول التعليم على تعزيز إمكانية الحصول على عمل أفضل، بل أن التعليم يسهم أيضا في الانتاج الريفي الزراعي وغير الزراعي وفي الصحة، ويوفر أساسا للمشاركة في كثير من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتعزيز التعليم في المناطق الفقيرة لا يتطلب توفير المدارس فحسب، بل يتطلب أيضا بذل جهود لضمان أن توفر المدارس الخدمات التي تعوض عن اليد العاملة التي تفقدها الأسر عندما يكون الأطفال في المدارس. ومما يشجع على الالتحاق بالمدارس إلغاء أو تخفيض الرسوم المدرسية والمصاريف المتصلة بها بالنسبة للأسر المعيشية الفقيرة، وتقديم وجبة الغداء بالمدارس، وتوفير الرعاية الصحية الأساسية، وتكييف المواد التعليمية وفقا للاحتياجات العملية للمجتمعات المحلية الفقيرة والريفية. ويلزم التركيز بصفة خاصة على تعليم الفتيات.

٥١ - وتوفير إمكانية شاملة ومنصفة للوصول إلى التعليم الأساسي لجميع الأطفال والشباب والراشدين، وبصفة خاصة للفتيات والنساء، أمر ذو أولوية أساسية. وهذا يتطلب تعبئة الموارد المالية والبشرية القائمة والجديدة، سواء العامة أو الخاصة أو الطوعية، ليس فحسب بغرض كفالة توفير إمكانية شاملة لعدد متزايد من الأشخاص، بل أيضا لتحسين نوعية التعليم وتوسيع نطاق التعليم غير النظامي.

يجب على الحكومات أن تنفذ التزامها بمبادئ الإعلان العالمي لتوفير التعليم للجميع لعام ١٩٩٠ وبتنفيذ الغايات والأهداف التي حددتها البلدان وفقا لإطار العمل لتلبية حاجات التعلم الأساسية.

ويجب على الحكومات أن تنفذ التزاماتها بمبادئ الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه لعام ١٩٩٠ وخطة العمل المتصلة به اللذين اعتمدهما مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، بما في ذلك الغايات والأهداف المتعلقة بتخفيض الوفيات وسوء التغذية في الرضع والأطفال والأمهات، وتوفير المياه المأمونة والمرافق الصحية للجميع، وتوفير التعليم الأساسي لجميع الأطفال وتخفيض الأمية بين الراشدين. ويجب على الحكومات أن تكفل وجود مؤسسات وإجراءات على الصعيد الوطني للوفاء بتلك الغايات والأهداف. ويمكن للوكالات الدولية، وخاصة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، أن تقدم مساعدات تقنية ومالية إلى البلدان في ذلك الجهد، كما يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تؤدي دورا هاما على الصعيد المجتمعي.

٥٢ - ومن شأن توفير إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية أن يعزز بصورة مباشرة الصحة البدنية والعقلية والرفاه الاجتماعي، فضلا عن كفالة أن يكون الناس قادرين على العمل لإعالة أنفسهم وأسرهم. ويمكن للحكومات أن تكفل إمكانية الوصول إلى العيادات الأساسية التي يعمل بها عاملون صحيون يمكنهم توفير المعلومات والخدمات المتعلقة بالتغذية والنظافة الصحية والرعاية الصحية الأساسية. وينبغي أن تكون

تلك الخدمات الصحية الأساسية متاحة بالمجان لمن لا يقدرون على دفع تكلفتها. وفي حدود الموارد المتاحة لنظام الرعاية الصحية بالبلد، يمكن تحسين الخدمات المقدمة إلى الفقراء عن طريق تمكين العيادات العامة من تقاسم الموارد الصحية المتوفرة لدى المرافق الخاصة ومرافق الضمان الاجتماعي. ويمكن زيادة كفاءة استخدام الموارد لصالح الفقراء عن طريق تقاسم المعدات والمرافق المرتفعة الثمن، ومساهمة الأفراد بجزء من الوقت، وشراء المعدات والمواد بصورة مشتركة، وتنسيق الإدارة والتخطيط.

٥٣ - ويمكن للحكومات أن تقدم حوافز إلى الأطباء للعمل في المناطق الريفية والمجتمعات المحلية الفقيرة وأن توفر عيادات متنقلة لجعل الخدمات الصحية متاحة للمناطق التي لا تتوفر بها تلك الخدمات بأي صورة أخرى. وفي المناطق التي تستمر فيها الممارسات التقليدية، قد تكون خدمات الرعاية الصحية أكثر فعالية عندما تدمج النهج الحديثة والتقليدية وعندما يقوم بها الممارسون المحليون.

يجب على الحكومات أن تنفذ التزاماتها بمبادئ الإعلان المتعلق بالرعاية الصحية الأولية لعام ١٩٧٨، الذي اعتمد في ألما آتا، بما في ذلك بلوغ مستوى من الصحة على نحو شامل بما يتيح لجميع شعوب العالم أن تحيا حياة منتجة اجتماعيا واقتصاديا. ولتحقيق هذه الغاية، يلزم توفير الرعاية الصحية الأولية للجميع، بما في ذلك توفير الرعاية الصحية التناسلية.

يجب على الحكومات أن تنفذ التزاماتها الواردة في برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمتعلقة بتخفيض وفيات الرضع والأطفال والأمهات، وأن توفر رعاية صحية أساسية شاملة، بما في ذلك الرعاية الصحية التناسلية وتنظيم الأسرة، وأن تكفل توفير التعليم الابتدائي الشامل مع معاملة متكافئة للفتيات.

٥٤ - وتشجيع توفير أنواع من الخدمات التعليمية والصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى الموجهة خصيصا للفقراء عن طريق كل من المنظمات الحكومية وغير الحكومية يمكن أن يوفر لهم خيارات فيما يبذلونه من جهود للإفلات من الفقر، وأن يساعد في ضمان استجابة البرامج لاحتياجاتهم، وحفزهم على المشاركة بصورة نشطة في هذه البرامج. ويمكن أن تشمل النهج التجريبية والابتكارية المتبعة حيال الفقر صرف بطاقات مجانية أو منخفضة التكلفة للالتحاق بالمدارس، وتوفير الرعاية الصحية أو الخدمات الاجتماعية الأخرى لتشجيع وتيسير إمكانية الحصول عليها وتمكين الفقراء من اختيار البرامج التي تلبي احتياجاتهم المحددة والعاجلة. كما توفر برامج البطاقات المنخفضة التكلفة عوائد لدعم توسيع نطاق الخدمات عما يمكن تقديمه بالاعتماد على التمويل العام وحده.

ينبغي للحكومات أن توسع نطاق الخيارات المتاحة للفقراء بغرض توفير إمكانية الحصول على الخدمات التعليمية والصحية الأساسية.

٥٥ - ويفتقر أكثر من ١,٥ بليون شخص إلى إمكانية الحصول على المياه النظيفة والمرافق الصحية. وكفالة إمكانية حصول المجتمعات المحلية الفقيرة على المياه النظيفة لا يمكن أن يزيد الوقت والطاقة المتاحين للناس، ولا سيما للمرأة، للقيام بالأنشطة المنتجة فحسب، بل يمكن أيضا أن تقلل إلى حد كبير ما يفقد من وقت وطاقة وأرواح نتيجة للأمراض المعدية، ولا سيما بين صغار الأطفال. كما يمكن أن يسهم تحسين المرافق الصحية والتثقيف في مجال النظافة الصحية إسهاما كبيرا في الإقلال من الأمراض وبالتالي في زيادة الفرص المتاحة للعمل المنتج.

٥٦ - وينبغي للحكومات أن تهدف إلى توفير إمكانية شاملة للحصول على المياه النظيفة والمرافق والخدمات الصحية في أسرع وقت ممكن.

يجب على الحكومات أن تنفذ التزاماتها بأهداف العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية (١٩٨١-١٩٩٠)، وبصفة خاصة أن من حق جميع الناس أن تتوفر لهم إمكانية الحصول على مياه الشرب والخدمات الصحية، وأنه حيثما لا يكون قد تم الوفاء بهذه الاحتياجات الإنسانية بعد، ينبغي للسياسات والخطط الإنمائية الوطنية أن تعطي أولوية لتوفير مياه الشرب لجميع السكان وللتخلص النهائي من المياه المستعملة.

٥٧ - ويمكن للحكومات أن تزيد من الفرص الاقتصادية المتاحة للفقراء عن طريق توفير خدمات أفضل من الطرق والنقل وتحسين الاتصالات للمجتمعات المحلية الفقيرة. ومن شأن هذا أن يساعد الناس على إيجاد عمل على نحو أيسر، وبيع منتجاتهم وخدماتهم على نحو أكفأ، واستخدام وقتهم بصورة أكثر إنتاجية.

يجب منح الأولوية في برامج التنمية لتحسين خدمات النقل والمواصلات في المناطق التي يرتفع فيها معدل الفقر.

٥٨ - يتطلب ضمان تحسين سبل وصول الفقراء إلى الخدمات العامة زيادات كبيرة في الانفاق العام، أو عملية إعادة توزيع كبيرة للنفقات، أو كلا الأمرين. ويمكن أن توسع السلطات الوطنية وسلطات الحكم المحلي الخدمات العامة المقدمة للفقراء بتحسين الهياكل والرسوم الضريبية التي تمول منها الخدمات العامة، وبزيادة فعالية جمع الضرائب. وتبين عمليات تحليل تكلفة الخدمات العامة والإيرادات التي تدعمها أن الأشخاص والمجتمعات ذوي الدخل المنخفض يحصلون على خدمات عامة أقل، بنسبة ما يدفعونه من ضرائب، من الخدمات التي يحصل عليها الأشخاص الأكثر ثراء، وأن الفقراء، إنما هم في الواقع، يساعدون في الدفع عن الخدمات المقدمة إلى ذوي الدخل المرتفع. وينبغي لذوي الدخل المرتفع أن يساهموا بدرجة أكبر في تكلفة الخدمات، سواء من خلال الضرائب أو رسوم الاستعمال. ويجب إصلاح هياكل الضرائب والرسوم التي تثقل كاهل الفقراء للسماح بالتوسع في الخدمات التي يحتاجون إليها.

يجب دراسة هياكل الضرائب والمالية العامة وإصلاحها، حسب الاقتضاء، لتوسيع الخدمات العامة المقدمة للفقراء.

٥٩ - يمكن أن تحسن السلطات الحضرية توفر الاسكان المطاقة تكلفته بكفالة تشجيع المعايير القياسية والأنظمة لبناء الاسكان المنخفض التكلفة. ويمكن أن يساهم توفير المواقع والخدمات ذات التكلفة المنخفضة في توفير الاسكان المطاقة تكلفته، ويمكن أن تؤدي الاستثمارات في عمليات تحسين أحياء الفقراء والمستقطنات إلى تحسن مباشر في الأحوال المعيشية للفقراء. فقد ثبت أن توفير الحيازة المأمونة والخدمات للمستوطنات غير الرسمية أسلوب فعال من حيث التكاليف لتحسين الاسكان بالنسبة للفقراء.

٦٠ - وفي المناطق الحضرية، بما في ذلك قلب المدن في البلدان المتقدمة النمو، وهي المناطق التي انخفض مستواها نتيجة لسحب الاستثمارات والهجرة للعمل، يمكن أن تقدم الحكومة للفقراء المساعدة في سبيل الانتقال إلى مناطق تقدم فرصا أفضل للعمل والاسكان والتعليم وغير ذلك من الاحتياجات الاجتماعية. ويمكن الاضطلاع بهذه البرامج عن طريق التعاون بين وكالات الحكم المحلي في المناطق المتدهورة والنامية، وكذلك التعاون مع الحكومات المركزية والمنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية.

ينبغي للحكومات أن تنفذ التزاماتها بتنفيذ الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠ وبتحسين الأحوال المعيشية للفقراء وفقا للاستراتيجيات الوطنية للمأوى. ويجب إيلاء اهتمام خاص لتحسين الأحوال في المناطق الحضرية الفقيرة التي لا تحصل على الخدمات العامة الحضرية الملائمة في الوقت الراهن.

٦١ - إن البرامج المنظمة والمرافق المجتمعية للفقراء من الشباب مهمة في تحطيم دورة الفقر المشتركة بين الأجيال؛ إذ تستطيع هذه البرامج أن تشجع الهياكل الاجتماعية البناءة بين الفقراء من الشباب وأن تزودهم بالاتصالات خارج المجتمع الفقير. ويمكن أن تساعد مشاركة أشخاص من خارج المجتمع المحلي في وضع حد لعزلة المجتمعات الفقيرة وتوفير معلومات عن الفرص في المجالين الاجتماعي والاقتصادي.

٦٢ - ويمكن أن تقوم منظمات التنمية المجتمعية بدعم من الوكالات الحكومية والدولية والمنظمات غير الحكومية بدور رئيسي في إصلاح الاسكان، وإنشاء الاسكان الجديد المنخفض التكلفة، وتنظيم رعاية الطفل، وتشجيع المحلات التجارية والمشاريع الأخرى الصغيرة، وتشجيع ودعم التنمية المجتمعية عموما بصورة متكاملة. ويلزم مزيد من الجهود لإنشاء وتعزيز شبكات من منظمات التنمية المجتمعية وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية والمنظمات الدولية من أجل تمكين استعمال الموارد المالية والخبرات والمهارات التنظيمية الجماعية والمعرفة الوثيقة للمجتمعات المحلية وهياكلها الاجتماعية على نحو فعال. غير أن تركيز الاهتمام على الأنشطة المجتمعية وأنشطة الجهود الذاتية لا ينبغي أن يؤخذ على محمل

يعفي المجتمع الأوسع نطاقا من مسؤولياته عن التغلب على القوى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تفضي إلى إيجاد الفقر وإدامته.

ينبغي للحكومات والمنظمات الدولية أن تدعم المنظمات المجتمعية للفقراء وأن تعمل معها.

دال - تخفيض الضعف

٦٣ - أعلن مؤتمر الأغذية العالمي، قبل عشرين سنة، حق كل رجل وامرأة وطفل غير القابل للتصرف في عدم المعاناة من الجوع وسوء التغذية. ومع ذلك، هناك مئات الملايين من الأشخاص الذين يبيتون جياعا كل يوم.

يجب على الحكومات والمجتمع الدولي أن تؤكد من جديد التزاماتها بالقضاء على الجوع وسوء التغذية على نطاق العالم.

٦٤ - يتطلب الأمن الغذائي نموا أسرع في الانتاج الزراعي ووجود توازن بين المحاصيل النقدية والأغذية في المناطق التي تعاني من عجز في الأغذية. ويلزم أيضا أن يركز الاهتمام على الأفراد والأسر المعيشية التي لا تتوفر لها سبل الوصول المادية أو الاقتصادية إلى الأغذية في الأوقات العادية أو في حالات ندرتها. ومن بين العناصر الأشد ضعفا صغار المزارعين في المناطق الهشة من الناحية الايكولوجية، وغير المالكين، والفقراء في المدن، والأسر المعيشية التي تعولها المرأة والمشردون نتيجة الحرب أو النزاع الداخلي.

يجب وضع برامج لمكافحة الفقر وتوفير العمل، وبرامج زراعية وسياسات لأسواق الأغذية من أجل تحسين سبل وصول الضعفاء من الأفراد والأسر المعيشية إلى إمدادات الأغذية المتاحة.

٦٥ - وفي أوقات الأزمات الطبيعية أو التي هي من صنع الإنسان، لا تكون الأسر المعيشية وجهات أخرى كثيرة عرضة لعدم توفر الأمن الغذائي فحسب، ولكن أيضا لأشكال أخرى من الحرمان - منها، على سبيل المثال، الحرمان من إمدادات المياه والمأوى وأسباب تغذية الحيوانات في المزارع. وإلى جانب ما يترتب على ذلك من أثر مباشر على رفاه الإنسان، فهذا النقص يؤدي إلى نتائج طويلة الأجل بتخفيض موجودات الأسر المعيشية وتردي صحة أفرادها.

بجب أن تتخذ الحكومات والوكالات الدولية إجراءات سريعة في حالات الطوارئ بالقيام بما يلي:

(أ) توفير الأغذية والإمدادات الطبية وغير ذلك من مواد الإغاثة للمناطق المنكوبة؛

(ب) ضمان توجيه الإغاثة بوضوح إلى الأسر المعيشية الضعيفة؛

(ج) استعمال برامج الأغذية مقابل العمل وقسائم الأغذية وتدابير أخرى مماثلة من أجل حصول الضعفاء على إمدادات الأغذية؛

(د) الاستفادة الكاملة من المؤسسات المحلية في تسليم مواد الإغاثة.

٦٦ - ويمكن أن تساهم المعونة الغذائية المقدمة من البلدان المانحة وبرامج تقديم الأغذية مقابل العمل مساهمة هامة في الإغاثة من المجاعة وفي مشاريع إصلاح الأراضي وحفظ الموارد على نطاق واسع. ومع ذلك، يجب الحرص على ألا تؤدي المعونة الغذائية إلى إضعاف أسعار الإنتاج الزراعي المحلي أو إلى زيادة الطلب على الأغذية المستوردة بدلا من الانتاج المحلي. ويجب إشراك المنظمات المحلية في تخطيط وبناء وصيانة مشاريع الإغاثة والحفظ.

٦٧ - يجب على الحكومات أيضا أن تضع استراتيجيات طويلة الأجل وخطط طوارئ لإدارة المجاعات والكوارث، والإغاثة والمساعدة، بما في ذلك التعاون مع الوكالات الدولية. ويمكن إنشاء وصيانة مرافق لتخزين الإغذية ونقلها وتوزيعها بالاستفادة الكاملة من الآليات التقليدية؛ ويجب تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية للتنبؤات الجوية والإنذار بالعواصف ورصد المحاصيل.

يجب على الحكومات أن تضع، بمساعدة من الوكالات الدولية، استراتيجيات طويلة الأجل لتخفيف الصعوبات التي تسببها الكوارث الطبيعية من أجل زيادة الأمن الغذائي والأمن الاقتصادي.

٦٨ - إن جدول أعمال القرن ٢١ يربط بين الفقر والاجهاد البيئي ويدعو إلى إدماج برامج مكافحة الفقر وتدابير إدارة الموارد بطريقة أفضل. ويعيش الفقراء بأعداد كبيرة في المناطق الزراعية الهامشية التي يسود فيها الفقر. ويمكن أن يدفعهم فقرهم إلى استغلال الأراضي بأساليب غير مستدامة. ويجب مساعدتهم على حماية وتحسين إنتاجية الأراضي من خلال تدابير حفظ الأراضي والمياه، وإدارة مستجمعات المياه والتشجير وتطوير ونشر التقنيات الزراعية المستدامة الجديدة. ويمكن مساعدة المزارعين الفقراء بتزويدهم بعقود إيجارية طويلة الأجل لقطع من الأراضي الهامشية أو المتردية، مع توفير الائتمانات والأدوات والخدمات الارشادية لتحسين الأراضي وتطوير هياكل إدارة المياه مع زراعة الأراضي بطريقة مستدامة. ويمكن تربية المواشي وجمع خشب الوقود بطريقة مستدامة في كثير من المناطق الهامشية. ويمكن أيضا أن يؤدي تشجيع استخدام مواقد الطبخ الفعالة الوقود إلى تعزيز الانتاج المستدام لخشب الوقود مع تخفيض الوقت المنصرف، خاصة من جانب النساء، في جمع الخشب.

ينبغي إنشاء وصيانة شبكات إدارة المياه، بما في ذلك السدود والخزانات والجسور وموارد المياه الجوفية، كما يجب حماية وتحسين الغطاء الحرجي في المناطق الجبلية ومناطق التلال كجزء من استراتيجية إدارة الموارد وحفظها.

٦٩ - وفي المناطق التي تنتشر فيها أنشطة الرعي والأنشطة البدوية، قد لا تكون برامج التنمية الزراعية العادية وبرامج مكافحة الفقر المتصلة بها فعالة. ويعد ضمان الوصول إلى أراضـــي الرعي الكافية أساسيا في منع تصحر الأراضي شبه القاحلة وضمان التنمية المستدامة. وفي حالة المجموعات البدوية، يلزم اتخاذ ترتيبات خاصة لتقديم خدمات أساسية من قبيل التعليم والصحة والخدمات الإرشادية والائتمانات.

في هذه المناطق، يجب استحداث برامج أكثر تحديدا لتدعيم النظم المجتمعية لإدارة الأراضي ومراقبة التعدي من جانب الآخرين، فضلا عن وضع نظم محسنة لتنمية وإدارة المراعي، والري والتسويق والائتمان وخدمات صحة الحيوانات والتعليم والإعلام.

٧٠ - ويعتبر فقراء المدن ضعفاء أيضا أمام عدم توفر الأمن الغذائي والإجهاد البيئي. وهم يخضعون بدرجة أكبر للأسواق وللاختلالات في توفر الأغذية وفي الأسعار أوقات الضيق.

يجب على الحكومات أن تتبع سياسات لحماية أسواق الأغذية وللحماية الاجتماعية تكفل حصول الفقراء في المدن على الأغذية والاحتياجات الأساسية الأخرى.

٧١ - ويعيش فقراء المدن، في كثير من الأحيان، في المناطق الأكثر تأثرا بالضيق الناتج عن الفيضانات، والحوادث الصناعية وتلوث الغلاف الجوي والأخطار الأخرى. ويتطلب تخفيف تأثرهم بالضيق البيئي المذكور تخطيطا أفضل للمستوطنات وتنفيذا أكثر صرامة لمعايير التلوث.

يجب أن تُعطى إدارة المناطق الحضرية أولوية عالية لتحسين المناطق الفقيرة ومناطق الاخصاص والمناطق الأخرى التي يسكنها فقراء المدن ولمنع الأخطار البيئية وتوفير الحماية من هذه الأخطار.

هاء - تعزيز الحماية الاجتماعية

٧٢ - توفر الأسرة الدعم الأساسي لأغلب الأشخاص، وإن كانت لا تستطيع تحمل هذا العبء في جميع الأحوال؛ ويجب على المجتمع أو الحكومة توفير المساعدة أو الدعم من خلال مجموعة متنوعة من برامج الحماية الاجتماعية. وهذه البرامج يمكن أن تتخذ عدة أشكال منها برامج التأمين الاجتماعي؛ وبرامج التغطية الشاملة التي توفر المزايا بصرف النظر عن الحاجة أو المساهمات والتي تمول من الضرائب والإيرادات العامة الأخرى؛ والبرامج التي تستند إلى الاحتياجات وتشمل أي شخص محتاج وتمول من الضرائب

والإيرادات العامة الأخرى. وتتألف نظم الحماية الاجتماعية الوطنية عادة من خليط من أنواع البرامج المذكورة، بشكل ما، لتغطية حالات الطوارئ المختلفة، ويعتمد الخليط المعين على الموارد المتوفرة والسياسة الاجتماعية الوطنية.

٧٣ - وبرامج الحماية الاجتماعية تساعد الفقراء في الإفلات من دائرة الفقر وتحمي الضعفاء من غير الفقراء من الوقوع في براثن الفقر. وهذه البرامج تستطيع أن توفر للأطفال ما يحتاجونه من أمن للنمو؛ وتضمن للمسنين التمتع بالأمن الذي يستحقونه نتيجة العمل طيلة حياتهم؛ وتضمن ألا يفضي المرض أو الحوادث إلى أن يعيش الأشخاص في حالة فقر؛ وتوفر للمعوقين فرص الحياة المنتجة والآمنة.

يجب على المجتمع أن يقوم، سواء من خلال الأسرة أو المجتمع المحلي أو الحكومة، بإعالة غير القادرين على إعالة أنفسهم بسبب العجز أو المرض أو الشيخوخة أو البطالة أو أي سبب آخر.

٧٤ - وتريد المجتمعات والحكومات، عادة، أن توفر لأفرادها مجموعة كبيرة من برامج الحماية الاجتماعية، ولكنها مقيدة بالتكاليف العامة. ولذلك، يحتاج تدعيم الحماية الاجتماعية، في المقام الأول، إلى استعداد أكبر لجمع الإيرادات العامة لتغطية تكلفتها، وكذلك إلى مزيد من النمو الاقتصادي لتوفير قاعدة أقوى للإيرادات العامة، وليس إلى استعداد أكبر لتوفير الدعم.

٧٥ - ويوجد عدد كبير من الفقراء في أغلب المجتمعات يقومون بالعمل لكنهم لا يكسبون ما يكفي للإفلات من دائرة الفقر. وهناك فقراء آخرون من القادرين على العمل لكنهم لا يستطيعون إيجاد عمل. وفي هذه الحالات يتضمن أكثر برامج المساعدة الاجتماعية فعالية تقديم المساعدة في الحصول على عمل بأجر ملائم، وربما شمل ذلك التوظيف في المشاريع العامة بالأجر الأدنى لأي شخص يتقدم بطلب.

٧٦ - ويمكن أن تقوم الحكومات ذات الموارد المحدودة للغاية بمساعدة الفقراء بأكثر الأساليب فعالية من خلال برامج المساعدة الموجهة إلى احتياجاتهم ذات الأولوية بصورة محددة. وقد تتخذ هذه المساعدة أشكالا متنوعة، بما في ذلك المنح النقدية، وإعانات الاسكان وإعانات الأغذية. ومن أضرار برامج المساعدة المذكورة أنها تميل إلى وصم الفقراء، مما يسيئ إلى كرامتهم ويقوض ثقتهم بأنفسهم ويثنيهم عن السعي إلى الحصول على ما يحتاجونه من مساعدة. ويمكن أن توجه المساعدة الاجتماعية للفقراء مع تلافي بعض وصمات البرامج التي اختبرت وسائلها، وذلك بدعم السلع والخدمات الي يستهلكونها أساسا.

٧٧ - وبالنسبة للبلدان التي تتمتع بموارد أكبر، يمكن مساعدة الفقراء بصورة فعالة، دون وصمهم، من خلال المزايا الاجتماعية الشاملة التي توفر للجميع كحق من حقوق المواطن وتمول عن طريق الضرائب أو الإيرادات العامة الأخرى. ويمكن أن تشمل هذه المزايا الاجتماعية المعاش التقاعدي للمسنين، ومزايا البطالة، والأجور أثناء الغياب عن العمل بسبب المرض أو إجازة الأمومة والاحتياجات الخاصة بالوالدين أو الأسرة؛

وإعانات الأسرة على أساس عدد الأولاد؛ ودخل أدنى ثابت. وكثيرا ما تتطلب المزايا الشاملة اقتصادا منتجا بدرجة كبيرة وضرائب مرتفعة، مما يتطلب بدوره شعورا قويا بالتضامن الاجتماعي وتوافق الآراء.

٧٨ - وتعمل برامج التأمين الاجتماعي على حماية العاملين من غير الفقراء ومعاليهم من خطر الوقوع في براثن الفقر، ويمكن تمويل البرامج من المساهمات المقدمة من المستفيدين المحتملين وأرباب العمل، مما يسمح بتوجيه الإيرادات العامة نحو الفقراء بشكل محدد. ويجري تطوير هذه البرامج، في كثير من الأحيان، عن طريق المساومة الجماعية في المشاريع التجارية، ولكن يمكن أن تشترط القوانين وجودها، مما يضمن تغطية جميع العاملين.

٧٩ - ويمكن أن تعزز الحكومات الحماية التي توفرها برامج التأمين بضمان تغطية أكبر نسبة ممكنة من العاملين ومعاليهم، وكفالة توفير المزايا بسرعة للمستحقين، واستمرار المستحقات عند تغيير العامل لعمله. ويزيد توسيع عدد الأشخاص المشمولين ببرنامج التأمين أمان المزايا بتمديد نطاق الخطر.

٨٠ - وفي بلدان عديدة، هناك احتمال كبير لتوسيع نطاق تغطية التأمين الاجتماعي ومزاياه عن طريق تحسين تنفيذ المساهمات الإلزامية من أرباب العمل والعاملين وتحسين إدارة الأموال. ويمكن أن تضمن الحكومات سلامة عمليات التقييم الاكتواري لهذه المشاريع وكذلك الاستثمار المأمون والمنتج للأموال. وفي بعض البلدان، يمكن توسيع تغطية هذه النظم بإدماج بعض الشركات الكبيرة والقوية بالقطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي.

٨١ - إن مشاريع الحماية التي تستند إلى أرباب العمل أو الممولة منهم محدودة الإمكانات حيث تكون نسبة كبيرة من العمالة في الأنشطة غير الرسمية والمشاريع الأسرية أو المزارع أو تتخذ شكل عمل الشخص لحسابه الخاص. ويجب على الحكومات أن تبحث عن أسس بديلة لتمويل التوسع في الحماية الاجتماعية، بما في ذلك صناديق الادخار ومشاريع تبادل المساعدة تحت إشراف حكومي. وبصورة أعم، يجب وضع استراتيجيات طويلة الأجل لإدماج العناصر المختلفة وتحديد الأولويات، مع إمكان رفع مستوى الرصيد وتوسيع نطاقه نتيجة للتوسع الاقتصادي.

يجب أن تكون مساعدة الأشخاص على الإفلات من الفقر هي الأولوية بالنسبة لبرامج المساعدة الاجتماعية. وينبغي للحكومات أن تعد خططا منظورية للتوسع على مراحل في برامج الحماية الاجتماعية والتقدم من أشد الاحتياجات إلحاحا إلى ضمان التأمين الاقتصادي العام.

٨٢ - وتشكل الأسر الوحيدة الوالد، خاصة الأسر التي تعولها الأم وحدها، نسبة غير متكافئة ومتزايدة من الفقراء في جميع المجتمعات تقريبا. ويجب على الحكومات والمنظمات المجتمعية أن تبذل جهودا خاصة لضمان حصول الأسر الوحيدة الوالد على الدعم الاجتماعي اللازم لها، سواء في شكل دعم اقتصادي للأسرة

أو دعم لرعاية الطفل يقدم للوالد الوحيد العامل. ويجب على أعضاء المجتمع الآخرين بذل جهد خاص لتمكين الوالد الوحيد وابنائه من الاشتراك في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.

٨٣ - يشكل أولاد الشوارع في المدن تحديا ملحا، بصورة خاصة، لضمير مجتمعاتهم وأممهم والجنس البشري. وعلى الحكومات والمنظمات المجتمعية مسؤولية التأكد من تزويد أطفال الشوارع بالمأوى والغذاء والتعليم والخدمات الصحية، وحمايتهم من سوء المعاملة والعنف. غير أن الأولوية الأولى هي الحيلولة دون دفع الأطفال إلى الشارع بحماية أسرهم من الفقر.

يجب أن يمثل الأطفال الذين يعيشون في حالة فقر اهتماما ذا أولوية بالنسبة للحكومات والمنظمات المجتمعية والمجتمع الدولي.

٨٤ - يجب على الحكومات أن ترصد بعناية مستويات الفقر من أجل تحديد الاتجاهات الإيجابية والسلبية وأن تقيم فعالية برامج التنمية الاجتماعية، وذلك كجزء من برامج الحماية الاجتماعية وجهود مكافحة الفقر بصورة عامة. ويجب أن تقرر الحكومات أهدافا لتخفيض مستويات الفقر وأن تنشر، بصورة منتظمة، معلومات وتحاليل للتقدم المحرز في سبيل تحقيق هذه الأهداف. ويمكن أن تساعد المنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام في ضمان أن يولي المجتمع الأولوية للكفاح ضد الفقر بترويج ما أحرز من نجاح أو فشل في تحقيق أهداف الحد من الفقر، مثلما تمنح أولوية لمستويات النمو الاقتصادي والبطالة لأن الجمهور ووسائط الإعلام ترصدها بدقة وتجعلها ظاهرة بدرجة عالية.

يجب أن تقرر الحكومات أهدافا لتخفيف الفقر والقضاء عليه وأن ترصد مستويات الفقر لضمان تحقيق هذه الأهداف.

٨٥ - ويمكن أن تكون الأهداف محددة على أساس خطوط الفقر النسبية المساوية، مثلا، للدرجات الأربع الدنيا من التقسيم العشري لتوزيع الدخل. وتحدد كل بلد الأهداف وخطوط الفقر المعينة وأساليب قياس كل منهما، بمساعدة من منظومة الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء.